

مُعَادِرُ النَّمْوِ الْمَهْنِيِّ لِلْأَسْتَاذِ الجَامِعِيِّ الْمُهَارِ لِلْقِطَارِ الْخَلِيجِ الْعَرَبِيِّةِ بَيْنِ الْإِمْكَانِيَّةِ .. وَالْإِشْكَالِيَّةِ (دِرْسَةٌ مِيَانِيَّةٌ)

* د . السيد سلامة الخميسي *

أولاً : الاطار العام للدراسة

مدخل إلى مشكلة البحث :

رغم الجذور المتدة - تاريخياً - لفكرة الجامعة وكيانها ووظيفتها في المجتمع ، ورغم التغيرات التي حلت بالمؤسسة الجامعية بنية ووظائف في المراحل التاريخية المتعاقبة ، فإن عقد السبعينيات عموما ، يمثل منعطفا تاريخيا بارزا في تطوير وجود الجامعات المعاصرة وتوجهاتها المستقبلية .

فتزايد الطلب على التعليم الجامعي ، وتعاظم الحاجات التنموية الى بحوث الجامعات ، وانعكاسات ما عرف في السنتينيات بالثورة الطلابية او حركات الاحتجاج الطلابي ضد السلطات الجامعية ... مثل هذه العوامل ، وغيرها اجتمعت وتفاعلـت لتهـزـ البنية الجامعية من الأساس سعيا لتنظيم دورها وتطوير فاعليتها .

واضحـي مـعـلـومـا لـدى المؤـسـسـةـ الجـامـعـيـةـ ، أـنـهـ لـابـقاءـ لـهـاـ وـلـاـ حـيـاةـ بـدـونـ السـعـيـ للـتـعـاـمـلـ الـفـاعـلـ مـعـ الـمـتـطلـبـاتـ الـجـديـدـةـ وـالـحـاجـاتـ الـاجـتـمـاعـيـةـ وـالـاـقـتـصـادـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ النـاشـئـةـ . وـلـمـ يـعـدـ الدـورـ التـقـليـدـيـ لـلـجـامـعـةـ وـالـتـمـثـيلـ فـيـ بـيـتـ الـمـعـرـفـةـ وـنـشـرـهـ فـيـ جـمـوعـ الـطـلـابـ - كـافـيـاـ أوـ مـقـنـعـاـ مـنـ الـمـنـظـورـ الـجـمـعـيـ . بلـ أـنـ هـذـاـ الدـورـ نـفـسـهـ بـاتـ خـاصـاـ لـلـفـحـصـ وـالـمـتـحـانـ ضـمـنـ مـعـايـرـ مـحـدـدـةـ جـديـدـةـ (١ـ).

وـكـانـ عـلـىـ رـأـيـ الـجـوـانـبـ الـجـامـعـيـةـ الـتـيـ حـظـيـتـ بـالـهـتـمـامـ لـاـحـدـاثـ التـطـوـيرـ ، تـلـكـ الـمـتـعـلـقـةـ بـأـسـتـاذـ الـجـامـعـةـ نـفـسـهـ ... اـخـتـيـارـهـ .. اـعـدـادـهـ .. وـتـكـوـنـهـ .. أـدـوارـهـ .. فـاعـلـيـتـهـ ، حـريـتـهـ الـاـكـادـيمـيـةـ وـالـفـكـرـيـةـ .. نـمـاؤـهـ الـمـهـنـيـ .. وـكـانـ مـنـ الـطـبـيـعـيـ أـنـ تـثـارـ مـثـلـ هـذـهـ الـهـتـمـامـاتـ لـدـورـ الـأـسـتـاذـ وـالـمـكـانـةـ الـتـيـ يـتـبـوـأـهـاـ فـيـ الـكـيـانـ الـجـامـعـيـ . فـقـدـ قـامـتـ الـجـامـعـةـ أـصـلـاـ عـلـىـ الـأـسـتـاذـ وـدـشـنـتـ إـلـيـ الـوـجـودـ إـلـيـ الـجـمـعـيـ وـتـأـصـلـتـ فـيـهـ وـتـجـذـرـتـ فـيـ أـرـضـيـتـهـ ، وـنـمـتـ

* أستاذ مساعد أصول التربية - كلية التربية بدمياط - جامعة المنصورة .

وتطورت بأستاذتها قبل أي عام آخر . كما روجت سمعة الجامعة العلمية والأكاديمية بسمعة أسانذها ومكانتهم العلمية وجهودهم غير العادية لتغيير الواقع الاجتماعي . وقد تنوّعت صنوف الاهتمام بأستاذ الجامعة ، وخاصة فيما يتصل بإعداد هيئات التدريس وتطويرهم مهنيا . ومن هذه الصور والأشكال إنشاء المعاهد والمؤسسات التخصصية لتطوير التعليم الجامعي ، ومنها البرامج القصيرة والطويلة ، الندوات ، والحلقات التدريبية وورش العمل المخصصة للتطوير الأكاديمي والتطوير الإداري بالجامعات والكليات ، ومنها برامج تمية الكفايات البحثية والتدرисية للأكاديميين ، وأصدار الكتب والأدلة حول أساليب وطرق الإعداد والتطوير المهني .

ولم تكن الجامعات العربية - رغم حداثتها النسبية قياساً بمثيلاتها في الغرب - بعيدة عن تيارات التغيير والتطوير التي تعرضت لها الجامعات في الدول المتقدمة . فقد كانت مشكلات التعليم الجامعي في الأقطار العربية على رأس القضايا والمسائل التي أولماها رجال الفكر والثقافة والتربية جل اهتماماتهم طوال الأعوام الثلاثين الماضية . ويعبر عن هذا الاهتمام العديد من المقالات والبحوث والمؤتمرات والندوات والفعاليات الفكرية والعلمية المختلفة لدراسة تلك المشكلات والباحثون والنقاش حولها (٢) .

ومهما اختلفت أنوار الأستاذ الجامعي من معهد إلى آخر ، أو من بلد إلى آخر ، فإن قيمة الجامعة تظل مرهونة بمكانة هيئات التدريس بها وكفاءتهم العلمية . ويجد المتأمل لأوضاع هيئات التدريس بجامعات الدول العربية أنها تتسم بعدم الاستقرار ، حيث يعاملون معاملة الموظفين الحكوميين ، ويتقاضون مرتبات لا تتفق ومكانتهم الأكاديمية ومسؤولياتهم العلمية والاجتماعية (٣) .

ولكن هذا النمو الكمي قد لا يرافقه بالضرورة أو يستتبعه نمو كيفي أو تحسن في مستوى التعليم الجامعي . فإذا كانت الجامعات تضم الطلاب والأسنانة والمدرسين المساعدين (المحاضرين) والمعيدين وجهاز الإدارة العليا والتجهيزات الفنية والمادية والخدامية ، إلا أن الجامعة بأسانتها لا يمكّنها ، والجامعة بفكر هؤلاء الأسنانة وعلمهم وخبرتهم قبل أي شيء آخر ، فتعلم هؤلاء الأسنانة وبحوثهم تعرف بين شقيقاتها وتحترم ، فسمعة الجامعة من سمعة أسانذتها (٤) .

وعليه ، فإن أية مشكلات تتعلق بأستاذ الجامعة إنما يكون لها إفرازاتها وإنعكاساتها على مختلف الجوانب لفعاليات الجامعة ودورها وسمعتها . وتكون بالتالي خطورة هذه المشكلات بقدر خطورة الموقف الذي يتبعه الأستاذ في هيكل الجامعة وكيانها .

أن كثيراً من الظواهر السلبية في الوسط التعليمي الجامعي مثل ، انخفاض مستوى الطالب أو انتشار ظاهرة الرسوب ، والشكوى المتزايدة من مستوى الخريجين في سوق العمل ، وضعف كفايتهم الانتاجية فيه ، ترجع إلى عوامل عددة ، من أهمها ضعف كفاءة التأهيل التربوي المهني لأعضاء هيئة التدريس (١) .

ففي دراسته المعونة بـ "عضو هيئة التدريس الجامعي ، إعداده ومسؤولياته ومشكلاته" بين (قاضي) : أن انخفاض المستوى العلمي للطالب يعود إلى سوء أحوال أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية ، وإلى أسلوب تقييم أداء عضو هيئة التدريس لا سيما التقييم لغرض الترقية ، فضلاً عن مشكلة تقييم إعدادهم الأكاديمي ونمومهم المهني . لذلك ، يقترح صاحب الدراسة على عضو هيئة التدريس أن يسعى إلى تنمية تخصصه العلمي وتطوير وسائل تدريسه وأساليب تقييم أدائه بنفسه من حين لآخر وإلتحاق المستتر بالمستجدات في مجال تخصصه (٧) .

ولكن .. هل النمو العلمي والمهني للأستاذ الجامعية رهن بجهده الخاص وسعيه الذاتي لتطوير إعداده وتكوينه ؟ وهل يمكن تحديد المتغيرات المجتمعية العامة أو المؤسسية الخاصة المحيطة بالأستاذ والمؤثرة عليه ؟ أو هل يمكن غض الطرف عن انعكاسات هذه المتغيرات علي نموه مهنياً ؟ ! .

لعل الأستاذ الجامعي المصري - علي وجه الخصوص - كان أكثر تأثراً بهذه المتغيرات وأكثر معاناة منها عن غيره من نظرائه في الجامعات الأخرى حتى العربية منها . فالمتغيرات المجتمعية المحيطة بالأستاذ المصري - في الداخل - والواقع المادي الاجتماعي والنفسي الذي يعمل فيه لعبت ومازالت تلعب دوراً مركزاً طارداً من بيئته التي أعد ليخدم فيها أصلاً . كما أن المناخ العام - والمؤسسي علي وجه التحديد - الذي يعمل فيه أو ينتقل اليه - بالنسبة للأستاذ المعار - لم يكن يوماً بأفضل حال من سابقه رغم اليسير المادي الذي قد يتتوفر هناك - في أقطار الخليج مثلاً - والذي كان أصلاً عامل من عوامل خروجه من جامعته الأم .

فإذا تناولنا المسألة - مسألة الإعارة - من منظور العلاقات الشبكية بين المتغيرات والعوامل ، فإن ثمة عناصر فاعلة تتعلق بالحرية الأكademie ، وأعباء العمل ، والمناخ المؤسسي والدور المتوقع ، والرضا المهني ... وهي كلها عوامل لا يمكن عزل تأثيراتها السلبية علي النمو المهني للأستاذ الجامعية المعار . فعلى الرغم من الأسبقيات التاريخية للجامعات المصرية ورغم تميز دورها حضارياً بين قريناتها من الجامعات العربية وتقدم إنجازاتها التعليمية والعلمية والبحثية علي مستوى الوطن العربي ، وتميز دور أسانتتها

قطرياً وقومياً ، رغم هذا كله فإن ثمة عوامل مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية جعلت الجامعات المصرية بيئه طاردة لأسانتتها في حقب زمنية مختلفة . فاما ضغوط العمل ، وعدم كفاية الرواتب ، وضعف التجهيزات التعليمية والبحثية ، وزيادة الأعباء وفي ظل تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية الضاغطة ، كان الخروج من الجامعة - هجرة أو إعارة - سعيًا للبحث عن فرص عمل أفضل في ظل مناخ عمل أفضل يتناسب وطموح أستاذ الجامعة . ورغم الجوانب الإيجابية لهذه الظاهرة والمتمثلة - رسمياً على الأقل - في الوفاء بالالتزامات القومية الريادية لمصر عموماً ولجامعتها خصوصاً نحو الأقطار العربية ، وليس هذا فحسب بل لترويج سمعة الجامعات المصرية وأسانتتها في السوق التعليمي والعملي العربي . رغم هذا فإنه يظل لتلك الظاهرة ظلالها السلبية على الواقع التعليمي الجامعي المصري ، ويظل لها تفاعلاتها المتضاغفة سلباً على جزء كبير من هؤلاء الأساتذة المعاين أنفسهم (٨) .

فالأستاذ المعاين يقضي عدة سنوات لا يمكن إسقاطها من عمره المهني والأكاديمي ، وإذا لم تتح لهذا الأستاذ سبل النمو العلمي والمهني في فترة وجوده خارج جامعته الأم ، أصبحت هذه السنوات فقرة هدر لإمكاناته ، ومن ثم هدر الإمكانيات الجامعية الأم وبالتالي - وفي التحليل النهائي - هدر الواحدة من أهم الإمكانيات البشرية المتخصصة في المجتمع كله .

وهنا تثار تساؤلات هي : هل تتتوفر بالضرورة لأستاذ الجامعة المعاين أو المتعاقد للجامعات العربية الخليجية فرص العمل الأفضل أكاديمياً ومهنياً ؟ وهل هناك ما يضمن أن هذا الأستاذ الذي ترك جامعته الأم - مؤقتاً أو نهائياً - سوف يجد المناخ التعليمي والعلمي الذي يسهم في تطوره وإرتقايه مهنياً ؟ وهل سوف تتاح لأستاذ الجامعة المعاين أو المتعاقد - فرص العودة إلى جامعته الأم أكثر نمواً وأعمق خبرة ، وأكثر قدرة على الاستطلاع بألواره المتوقعة ؟

مثل هذه التساؤلات الأولية ، أثارها الإحساس بمشكلة البحث ، ومنها تبلورت متطلباته وتوجهاته المنهجية .

فكرة الدراسة وأهدافها :

من الخطأ الاعتقاد بأن العمل العلمي والتعليمي في أقطار "اليسير" المادي يتبيح للأكاديميين نوماً فرص النمو العلمي والمهني . إذ أن مثل هذا الاعتقاد غالباً ما تتوافر عوامل ومتغيرات معينة تجعل التحفظ بشأنه ، والحذر بشأن تعميمه أمراً ضرورياً .

فقد أتيح للباحث - من خلال عمله في إحدى المؤسسات التعليمية في أحد أقطار الخليج العربية - أن يتعرف على كثير من جوانب معاناة الأستاذ الجامعيين المغارين فيما يتصل بالجوانب المتعلقة بنموهم في مجالات التدريس والبحث والمهنة الأكademie بشكل عام . فثمة عوامل مؤسسية ومادية ومجتمعية وشخصية تحول دون إتاحة فرص النمو المهني للأستاذ . فقد توفرت للباحث جملة من الملاحظات التي أمكن تلمسها - أو معايشتها بالفعل - عن ظروف في مؤسسات تعليمية أدنى من المستوى الجامعي الذي جاء منه الأستاذ ، أو زيادة ساعات العمل الرسمي داخل المؤسسة ، أو الإفتقار إلى المكتبات والمخبرات التي توفر بها إمكانات العمل التعليمي والبحثي الصحيح ، أو ندرة إن لم يكن انعدام - حلقات النقاش العلمي الدوري ، أو بعض القيود الرسمية المحاطة بالحرية الأكademie التي تتبع فرص الانتقال العلمي التقائي للأستاذ .. هذا ، علاوة على بعض "الحرمات" المجتمعية والثقافية التي تجعل من العمل العلمي - لاسيما الميداني - مغامرة محفوفة بالمخاطر ..

وما من شك أن مثل هذه الظروف وغيرها تؤدي إلى انكماس فرص النمو المهني المتاحة ، أو التي يمكن أن تناح أمام الأستاذ الجامعي المغار . ومن ثم ، فلا يبالغ بعض الأستاذ من قابليهم الباحث ، حينما يصرحون بأن فترة الإعارة غالباً ما تكون - بالنسبة لكثير من الأستاذ - فترة ركود علمي ومهني ، خاصة أن جل الاهتمام الشخصي في هذه الفترة يتمركز حول تحقيق المكاسب المادية ، وسعى الأستاذ لتأمين فرصة بقائه في العمل المغار إليه أطول فترة زمنية ممكنة حتى يمكن استثمار هذه المرحلة الزمنية من عمره لتحقيق مالم يمكن تحقيقه داخل الوطن.

مثل هذه الهواجس ، والانطباعات ، والملحوظات دفعت الباحث للتفكير في إمكانية دراسة هذه الوضعية من خلال سبر أغوار المغارين أنفسهم والتعرف إلى واقعهم المهني المعاش خارج الوطن.

أما أهداف الدراسة فتمثل في :

- ١ - تحديد أهم المصادر الممكنة للنمو المهني لأستاذ الجامعة المغار لسلطنة عمان والذي يعمل في مؤسساتها التعليمية والعلمية المختلفة.
- ٢ - الوقوف على مدى إفاده أستاذ الجامعة من هذه المصادر - في حالة توفرها - في نموه مهنياً خلال فترة إعارته .
- ٣ - الوقوف على أهم العوامل المعاقة لاستفادة أستاذ الجامعة من هذه المصادر - في حالة توفرها - في تحقيق نموه مهنياً .

٤ - طرح بعض التوصيات والمقترنات التي يمكن التوصل بها لترشيد عملية إعارة الأساتذة المصريين للأقطار العربية الخليجية ، بما لا يجعل من الإعارة مصدراً لاستنزاف الإمكانيات العلمية التعليمية للجامعات المصرية ، ومصدراً من مصادر تدنى المستوى العلمي والمهني للأستاذ .

تحديد مشكلة البحث :

يمكن تحديد مشكلة الدراسة الراهنة منهجياً في التساؤل الرئيسي التالي : ما أهم المصادر الممكنة للنمو المهني لأستاذ الجامعة المصري المعار لأقطار الخليج العربية ؟ وما مدى إفادة الأستاذ من هذه المصادر في تحقيق نموه المهني ؟ ويتبعه الإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي السابق ، الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية :

- ١ - ما أهم المصادر الممكنة للنمو المهني لأستاذ الجامعة المعار أيا كان الموقع التعليمي أو العلمي الذي يعمل فيه ؟
- ٢ - ما مدى اختلاف إمكانية توفر هذه المصادر باختلاف المؤسسات العلمية أو التعليمية التي يعمل بها الأستاذ المعار ؟
- ٣ - ما مدى إفادة أستاذ الجامعة المعار من هذه المصادر في نموه مهنياً ؟
- ٤ - ما مدى اختلاف درجة الإفادة من هذه المصادر باختلاف المؤسسة أو الهيئة التي يعمل فيها الأستاذ المعار ؟
- ٥ - ما أهم الأسباب التي تحول دون إفادة أستاذ الجامعة المعار من مصادر النمو المهني في حالة توفرها ؟
- ٦ - كيف يمكن ترشيد إعارة أستاذ الجامعة المصري لأقطار الخليج بما لا يؤثر سلباً على نموه المهني ؟

حدود البحث :

تتحرك هذه الدراسة في إطار الحدود التالية : من حيث مصادر النمو المهني : حددت هذه المصادر المكتبة في ضوء التوقع ، والبراسة الاستطلاعية فتتمثل في المصادر الواردة في استماراة الاستبيان (أنظر الملحق) .

منطقة الدراسة : اقتصر إجراء هذه الدراسة على المؤسسات العلمية والتعليمية
العالية في سلطنة عمان .

من حيث العينة : طبقت أدوات البحث على عينة من أساتذة الجامعات المصريين
المعارين الذين يعملون في مؤسسات علمية وتعليمية مختلفة بعضها تابع لوزارة التربية
والتعليم وهي (الكليات المتوسطة للمعلمين والمعلمات - دائرة البحث التربوي - دائرة
تطوير المناهج - دائرة إعداد وتجهيز المعلمين - معهد التأهيل التربوي) وجامعة
السلطان قابوس ، ومعاهد السلطان قابوس للدراسات الإسلامية (التابعة لديوان البلاط
السلطاني) .

من حيث منهاجية الدراسة : فالدراسة ميدانية تعتمد على المنهج الوصفي
التحليلي ، من خلال تحليل وتفسير البيانات المتجمعة من الدراسة الميدانية في ضوء
الإطار النظري والمفاهيمي وكذا في ضوء خلفية الدراسة الميدانية نفسها .

منظفات الدراسة ووجهاتها :

تستند فكرة هذه الدراسة إلى عدة منظفات Assumptions أو اقتراحات أهمها:

- ١ - أن الجامعة - أي جامعة - تستمد مكانتها وسمعتها العلمية من مكانة
أساتذتها وسمعتهم ، فالجامعة بأساتذتها وليس العكس .
- ٢ - يستمد الأستاذ الجامعي أهميته أساساً من كفايته الأكademie ، ويحصل بهذه
الكفاية مقدرة الأستاذ البحثية والتدرисية والشخصية (٩) .
- ٣ - إذا كان النمو العلمي البحثي يفضي بالضرورة إلى نمو مهني ينعكس على
التدرис ، أداءً ومهارة ، فالنمو المهني في التدرис قد يتربّب عليه نمو علمي بحثي ، أو
على الأقل سعي للاستزادة من المعلومات الجديدة (١٠) . فالتدريس والبحث يوثر كل
منهما في الآخر باعتبارهما رافدين هامين من روافد النمو المهني للأستاذ .
- ٤ - تمثل الإعارات لأقطار الخليج العربي مصدرًا محتملاً من مصادر هدر
إمكانية الأساتذة المغاربين ، ويزداد مستوى هذا الهدر وتتضاعف انعكاساته في حالة
عزوف الأساتذة عن العودة لجامعتهم بعد الإعارة .
- ٥ - عندما يعمل الأستاذ الجامعي المغاربي في مناخ علمي وتنظيمي ومؤسسي
أدنى مما كان يعمل في إطاره ، فإن هذا يمثل أحد المسببات المحتملة للتدني المهني .

ثانياً : الإطار النظري والمفاهيمي

وظائف الجامعة .. ومهام الأستاذ وأدواره :

غالباً ما تأخذ طبيعة المؤسسة الجامعية ووظائفها كمصدر لتحديد طبيعة المهام التي يجب أن يضطلع بها أسانتتها واتجاهات هذه المهام . ومع ذلك فإن التركيز على مهام الأستاذ وأدواره تختلف باختلاف الجامعة ، وإختلاف طبيعة القسم الذي يتبعه إليه . ومهام عضو هيئة التدريس ليست ثابتة أو نهائية . فعلى الرغم من الإنقان الذي أضحي إجمالاً حول مهام الجامعة ووظائفها والمتمنية في الوظيفة الثلاثية - البحث ، والتدريس ، وخدمة المجتمع - فإن ثمة اهتماماً عاماً بتطوير هذه الوظائف وتنفيتها لكي تكون الجامعة أكثر تأثيراً في المجتمع ، وأكثر استجابة لمتطلباته المتغيرة .

وتطوير المهام الجامعية ، وتفعيل أدوارها يصبح ممكناً - بالدرجة الأولى - من خلال تطوير مهام أسانتتها وتفعيل أدوارهم ومن خلال تعميمهم مهنياً باعتبارهم العنصر الأول الفاعل في تحقيق مساعي الجامعة وترجمة مستهدفاتها في دنيا الواقع .

وقد أضحي الاهتمام بتعميمية عضو هيئة التدريس يمثل بؤرة لحركة ملحوظة وهامة في التعليم الجامعي والعلمي . ويرجع هذا الاهتمام لأسباب عدة أهمها : احتجاجات الطلاب ضد تزايد الاهتمام بالبحث العلمي على حساب التدريس ، والشعور المجتمعي المتزايد بعدم الرضا نحو كفايات خريجي الكليات ، وتقليل أعداد الطلاب المقبولين بالجامعات ، وتقليل مصادر التمويل الجامعي (١١) . ويلاقى مع تلك التوجهات ويدعمها تلك التطورات الحادثة في مجال عمل أسانتنة الجامعة . فثمة تطورات حادثة في أساليب البحث وتصميماته وإجراءاته ، والأجهزة المستخدمة ووسائل جميع البيانات . وثمة تطورات أخرى في مجال التدريس وطرق استراتيجياته ، وفي تكنولوجيا التعليم ، وطرق التقويم وأساليبه . وهناك أيضاً تطورات في مجال افتتاح الجامعة علي المجتمع وخدمته والاستجابة لاحتياجاته المستجدة والمتغيرة .

ان هناك ما يحدد دور عضو هيئة التدريس ، وهناك أنشطة وفعاليات تتعلق بهذا الدور ، كما أن هناك أيضاً معايير تحكم هذا الدور . وهذه وتكل قد بنت على أساس مهام الجامعة وتوقعات المجتمع المتعلقة بتلك المهام ، وعلى أساس تحليل الوظيفة التي تمارس هذا الدور وما هو متوقع فيما يتعلق بالبحث والتدريس وخدمة المجتمع . فكل معاييره ومتطلباته التي يجب أن تعرف وتحدد لكي تمارس ، حتى تتحقق الأهداف (١٢) .

ويشير "عبد الموجود" إلى العلاقة بين مهام أستاذ الجامعة ، ووظائف الجامعة نفسها مبيناً أنه لخلاف على أن تبني الجامعة أكثر من وظيفة كالبحث والتدريس والخدمة العامة ينبغي أن نؤكد أن لكل وظيفة متطلباتها ، وأن الحصول على درجة الدكتوراه لا يعني بالضرورة التدريب على أداء جميع هذه الوظائف الثلاث ، أو أدائها بدرجة عالية من الكفاءة ، ذلك لأن كل وظيفة تتضمن مهارات عمل مختلفة عن الوظيفة الأخرى ، وأن كانت هناك صفات مشتركة بين البحث والتدريس والخدمة العامة . (١٢)

فالباحث العلمي : يقتضي مهارات بحثية تحليلية رفيعة المستوى . فالباحث حين يسعى للتحقق من مشكلة ما فإنه يستخدم منهجا علميا معينا لأبد أن يكون على دراية بأصوله وتقنياته ، ويقدم تقريرا بنتائج هذا التحقيق . وهو في هذه الحالة إنسان يسعى للموضوعية قدر الإمكان بحكم الطبيعة الموضوعية لعملية البحث . فهو لا يفسر بيانات بحثه وفق ذاتيته الحضنة ، كما لا يمكنه أن يستنتاج نتائج لا تدعمها بيانات كافية .

والقيمة النهائية للبحث العلمي الذي ينتجه أستاذ الجامعة أو الذي يسهم في إنتاجه تقاس بالقدر الذي يعده الباحثون جزءاً لا غنى عنه في الدراسة المكثفة والترتيب المنهجي لفروع علمي أو موضوع أو مسألة ما ، أو كأداة هامة لمواصلة الجدل الفكري والعلمي . ويكون الاختبار النهائي لقيمة البحث هو ما إذا كانت المادة المنشورة تفي في تدعيم النظرية والمعرفة القائمين أو في ابتداع أسس نظرية وعلمية جديدة (١٤) .

والتدريس : نشاط عقلي انفعالي ، يتطلب الفعل ، والانفعال والتفاعل داخل حجرة الدراسة . والأستاذ القائم بالتدريس يحاول أن يستخدم مهاراته وإمكاناته من أجل مساعدة طلابه على التعلم . وإذا كان الأستاذ الباحث يرى نتائج جهده بطريقة ملموسة ومبشرة وسريعة نسبيا ، فإن الأستاذ المدرس لا يرى نتيجة جهده إلا بالطريقة غير مباشرة ونسبية إلى حد ما . فنتائج البحث ترد إلى جهد الباحث بالدرجة الأولى ، بينما نتائج التعليم لا ترد إلى جهد المدرس وحده ، وإنما يشارك هذا الجهد عوامل وإسهامات عديدة داخل بيئته النظام وخارجه على السواء (١٥) .

والتدريس أثاره الفعالة على الطلاب ، فحينما يكون التدريس فعالاً فإنه يستثير أفكار الطلاب ويشحن خيالهم ويفتح إدراكيهم بالأفكار والتوجهات العقلانية . والمدرسون الفعالون يختارون المحتوى الذي يتحدى عقول الطلاب وينظمونه ويعرضونه بأساليب واستراتيجيات تدفع الطلاب إلى التفاعل معه . كما أن هؤلاء المدرسين يمارسون مستويات رفيعة من الاتصال الشخصي - غير الرسمي - مع الطلاب ويعززون رضاهما .

ودافعيتهم التعليمية (١٦) .

أما الخدمة العامة : فهي نشاط تطبيقي تسعى الجامعة من خلاله إلى تطبيق الأساليب العلمية والمستحدثات التكنولوجية في حل مشكلات المجتمع وتسهيل عملية التنمية . ولكن يسهم عضو هيئة التدريس في أداء هذه الوظيفة فإنه يحتاج إلى مهارة في الاتصال مع المؤسسات الأخرى خارج الجامعة كما يحتاج إلى معرفة بفلسفة خدمة المجتمع وميادين تلك الخدمة العامة عموماً والتعليم المستمر خصوصاً . وفوق هذا وذاك لا بد أن يمتلك عضو هيئة التدريس اتجاهات إيجابية نحو هذه المهمة وقناعة بأهميتها بين وظائف الجامعة الأخرى (١٧) .

والوظائف الثلاث السابقة ليست مقصورة ، حيث لا يعمل أي منها بمفرز عن الآخر ، فثمة جوانب مشتركة بين التدريس والبحث والخدمة العامة ، منها القدرة على استرجاع المعلومات واستخدامها والنظرية التحليلية والقدرة على تنظيم العلاقات الاتصالية ومهاراتها . فالترابط بين الوظائف الثلاث ترابط عضوي تكاملي . فالتدريس يثري البحث ويؤمده بالبراعم البحثية ، والبحث يغذى التدريس من خلال النتائج المستخلصة من البحث التي تعطي التدريس أبعاداً تحديثية . أما الخدمة العامة ، فهي تستفيد من نتائج البحث العلمي وخلاصته التدريس . وفي نفس الوقت ، تثير الخدمة العامة أمام البحث مزيداً من التحديات والمشكلات البحثية الحافظة للبحث والداعفة إليه مما يوفر للباحثين أرضاً خصبة لبيان مهاراتهم ، وإظهار إبداعاتهم العلمية .

وما يمكن التوصل إليه : أن للجامعة وظائف ثلاثة أساسية ، وكل وظيفة متطلباتها التي يقابلها مهام وأدوار لعضو هيئة التدريس .

مهام عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية :

بتحليل الوظائف السابقة للجامعة ، والنظر فيما يتضمنه الوفاء بها من أدوار ومهام عضو هيئة التدريس ، فإن الدراسة الراهنة تتبنى تلك المهام التي طرحت في أحدى الفدواث العربية والتي وصفت مهام أستاذ الجامعة وحدتها فيما يلي (١٨) :

- ١ - رعاية الطلبة فكريياً وتربوياً بما يضمن تنشئة جيل مؤمن بالمبادئ الإسلامية وأهداف الأمة العربية ومستقبلها في بناء المجتمع العربي .
- ٢ - الإشراف على البحوث والرسائل الجامعية .
- ٣ - القيام بالتدريبات النظرية والعملية والتطبيقية والميدانية وتطويرها المستمر

ومتابعة حسن سيرها والإشراف على تحضير مستلزمات التجارب المختبرية والتطبيقية والميدانية .

٤ - إجراء البحوث العلمية الأساسية الهدافة لخدمة خطط التنمية القومية في مختلف المجالات .

٥ - الالتزام بعدد ساعات العمل الأسبوعية التي تحددها تعليمات الجامعة .

٦ - المشاركة في النشاطات الجامعية كالمؤتمرات الثقافية ومعارض الكلية وحفلات التخرج والفعاليات الطلابية ، وما يطلب القيام به من فعاليات علمية وإجتماعية .

٧ - المشاركة في التأليف والترجمة والنشر .

٨ - المشاركة في المجالس واللجان الدائمة والمؤقتة التي يكلف بها .

٩ - المشاركة في تطوير الأقسام العلمية فكرياً وتربوياً وعلمياً ، وذلك بتقويم الدراسات والبحوث والتقارير والخطط والمناهج الدراسية وغيرها وإبداء رأيه فيها كلما دعت الحاجة .

١٠ - إجراء الامتحانات ومراقبة حسن سيرها .

١١ - المشاركة في الندوات والمؤتمرات والحلقات الدراسية داخل الجامعة وخارجها .

١٢ - القيام بالدراسات والبحوث التي تقترحها دوائر الدولة الرسمية وشبه الرسمية في نطاق التعاون بين الجامعات وتلك الدوائر .

١٣ - اداء الواجبات الإدارية التي يكلف بها في الجامعة .

١٤ - تقديم تقرير سنوي إلى رئيس القسم يتضمن نشاطه التدريسي وما أكمله من المناهج وما اعترضه من مشكلات وما يقترحه من توصيات لحلها ، كما يتضمن البحوث والمقالات التي نشرها والمحاضرات العامة التي ألقاها ومقترحاته لتطوير المناهج والقسم والكلية .

١٥ - العمل في المراكز أو المكاتب الإستشارية التابعة للجامعة .

يبد أن العلاقة بين الوظائف (الجامعية) والمهام - (الأستاذ) علاقة وثيقة وتفاعلية فيها التأثير والتاثير . ولا يمكن تصور قيام الجامعة بوظائفها الثلاث خير قيام بدون اضياع الأستاذ بمهامه وأنواره المفترضة المتوقعة . كما لا يمكن أن تخضع هذه المهام لنطق الثبات أو التحديد النهائي فلهذه المهام جوانبها المهنية ، وهذه المهام ديناميكية: بحكم التغير الحادث في المهنة وتعدد تحدياتها وتغير متطلباتها . ومفرد

الحصول على شهادة الدكتوراه أو غيرها من الدرجات العلمية لا يعني ضمان النمو المهني الذي يؤهل صاحبه لوفاء بمتطلبات الدور باقتدار .

المهنة الأكاديمية .. والأستاذ كمهني :

حدد لبيب " Lippit " مجموعة من المواقف التي ينبغي أن تتوافر في الشخصية المهنية والتي تحدد فيما يلي (١٩) :

- التركيز على أسلوب حل المشكلات كمدخل للتعليم والتغير .
- استخدام البيانات الإحصائية ولا يعتمد على الانطباعات فقط .
- تنمية العلاقات مع الآخرين ، ولكن بدون إعتمادية .
- ممارسة ما يصل إليه في ميدان المعرفة المتخصصة .
- تشخيص المواقف بعمق وتدقيق .
- فهم الذات باستمرار ولا يجعل حاجاته الشخصية عقبة في نمو الآخرين أو المؤسسة .
- إقامة اتصالات على مستوى الواقع بعقل مفتوح .
- تقبل الأخطاء والاعتراف بها والتعلم من الإخفاقات .
- ابداء الرغبة في التجربة وفي الإبداع .
- تنمية فلسفة شخصية عن العمل والمؤسسة .
- الإستعداد لبيان عدم المعرفة أو القدرة .
- الرغبة الدائمة في التعلم وتعديل الفكر والسلوك .

وتطبيقي مفهوم المهنة ومعاييرها على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات يفضي إلى ما يسمى بـ " المهنة الأكاديمية " حيث يتجسد فيها مفهوم المهنة وتتجلى فيها المعايير المهنية . فالمهنيون الأكاديميون - أعضاء هيئة التدريس - يشتغلون في دور عام ويحضرون لمعايير معينة متماشية ولكنهم معنيون بفروع معرفية وتخصصات دراسية بعينها .

وعليه ، فإن مجرد الحصول على درجة الدكتوراه لا تؤهل صاحبها لوفاء بكل متطلبات المهنة الأكاديمية . فإذا كانت هذه الدرجة تعد أولي متطلبات الالتحاق بتلك المهنة ، الا أن الإستمرارية في الانتماء لهذه المهنة تستوجب نماء مهنيا مستمرا حتى يكون

العضو خليقاً بالاضطلاع بالأدوار المهنية باقتدار وحتى يسهم في ارتقاء المهنة والتجدد فيها . فالمهارات التدريسية المتنوعة ، والتعامل مع تكنولوجيا التعليم ، وإنقاذ مهارات المشاركة في البحث الفريقي ، وتوجيه الطلاب وإرشادهم ، والاسهام في برامج التعليم المستمر التي تقدمها الجامعة للمجتمع المحلي ، والتأليف والنشر ، والمشاركة في المؤتمرات .. وغير ذلك كله من ممارسات وفعاليات لا يفي بتحقيقها مجرد الحصول على الدكتوراه ، وإنما تحتاج إلى معايشة وافتتاح علي مصادر النمو المهني داخل الجامعة وخارجها ، كما تحتاج إلى مجالات متنوعة من المعايشة الخبرية ، وتحتاج إلى قنوات اتصال متعددة تتبع لعضو هيئة التدريس فرص اثراء معرفته وصقل خبرته وتدعم اتجاهاته وتعزيز قيمة والتزاماته المهنية .

ويشير "حسان" إلى أن قضية التعامل مع التدريس الجامعي على أنه مهنة تحتاج إلى إعداد خاص ، أصبحت قضية ملحة في الفكر الجامعي الغربي ، وتحتاج اهتماماً مضاعفاً في الفكر الجامعي العربي (٢٠) .

النمو المهني لأستاذ الجامعة : جوانبه .. أبعاده :

إن مراجعة الأدبيات الخاصة بتنمية عضو هيئة التدريس تشير إلى عدد من المصطلحات التي تستخدم أحياناً كمتارادات ، وإن كان ثمة اختلاف بينها في المعنى والمضمون ، وفيما يلي بعض هذه المصطلحات :

- التنمية التعليمية (التدريسية) : Instructional Development

والتي ترتكز على نمو وتنمية مهارات العضو الخاصة بتكنولوجيا التعليم وطرائق التدريس ، والتعليم المصغر ، والوسائل المعينة ، والتعامل مع المناهج والقرارات الدراسية (٢١) .

- التنمية المهنية : professional Development

وتتركز على نمو وتنمية عضو هيئة التدريس في مختلف أدواره المهنية (٢٢) .

- التنمية التنظيمية : Organizational Development

وتتركز على نمو عضو هيئة التدريس أو الأعضاء في أدوارهم المهنية المتنوعة والخاصة بالمؤسسة أو الهيئة كنظام (٢٣) .

- التنمية الوظيفية : Career Development

وتتركز على الإعداد للارتقاء والترقيع الوظيفي Career Development في إطار

المهنة التي يعمل فيها عضو هيئة التدريس .

Personal Development

- التنمية الشخصية :

وتتركز على نمو وتنمية مهارات التخطيط الحياتي . وإقامة علاقات شخصية وظيفية ونمو مجتمع الكلية أو المؤسسة التعليمية كأفراد إنسانين (٢٤) .

ومختلف الأشكال السابقة من التنمية ، يرتبط بعضها ببعض حيث تصب جميعها في مجرى واحد يعني بتربية المؤسسة الأكاديمية برمتها . ولكن أكثر هذه المصطلحات ارتباطاً بالموضوع الراهن هي : التنمية التدريسية ، والتنمية المهنية حيث يرتبطان معاً بعلاقة الجزء - (التنمية التدريسية) بالكل (التنمية المهنية) . ولذلك يصبح استجلاء معانيهما مطلباً هاماً في هذا السياق المفاهيمي .

١- التنمية المهنية :

يفضل كثير من الباحثين والمهتمين بأدبيات أعضاء هيئة التدريس استخدام مصطلح التنمية المهنية . كما دعت حركة تنمية أعضاء هيئة التدريس ، فإن العديد من مراكز التنمية الجامعية والأكاديمية قد وجّهت جل اهتمامها لتنمية حوافز أساسية تشمل : التدريس ، البحث ، والخدمة العامة ، وهو ما أطلق عليه "التابع المثلث للأكاديمية" The Triple Crown of Academia وإن كانت الخدمة العامة تقع خارج حدود هذه الأدوار في بعض الأقطار (٢٥) .

وإذا كان ثمة غموض في مفهوم التنمية المهنية ، فإن هذا الغموض مرجعه أصلاً ما يحيط بمصطلح "التنمية" عموماً من غموض . وفي هذا الصدد ، يشير "ريجل Reigle" إلى أن مفهوم التنمية يرتبط ببعض أو كل من المفاهيم التالية :

- التحسين (التطوير) : Improvement

- العلاج : Remediation

- إعادة التدريب : Retraining

- التجديد : Rejuvenation

ومن ثم ، فإن التنمية المهنية تتسع - كعملية - لتضم أربعة جوانب منفصلة وهي : التحسين والتطوير المهني ، والإصلاح المهني ، وإعادة التدريب المهني ، والتجديد المهني .

٢ - التنمية التدريسية :

تمركزت حركة تنمية أعضاء هيئة التدريس بالتعليم الجامعي والعلمي في الأساس حول تحسين وتطوير العملية التعليمية . وما زالت برامج التنمية في العديد من الكليات ومبراذن التعليم تعامل مع هذا الجانب بإعتباره أولوية ملحة . وشمة دلائل تشير إلى أن أولئك الأعضاء الذين يسعون لتطوير مهاراتهم التدريسية غالباً ما يحصل طلابهم على معدلات مرتفعة من الإنجاز الدراسي ، كما ينظر هؤلاء الطلاب إليهم كمدرسین أكفاء (٢٦) .

وقد تزايد الاهتمام بتنمية عضو هيئة التدريس في هذا الجانب استناداً إلى عدد من المسلمات أهمها (٢٧) :

- أن التدريس علم له أصوله وقواعد .
- أن القدرة على البحث لا تعني بالضرورة القدرة على التدريس رغم العلاقة الوثيقة بين التدريس والبحث العلمي .
- أن رفع كفاءة المدرس الجامعي عن طريق استخدام الطرق والأساليب التعليمية الحديثة من شأنه رفع كفاءة التعليم والبحث العلمي في نفس الوقت .
- أن الاعداد التربوي للمدرس الجامعي من شأنه أن يعمق الجوانب الإنسانية في عملية التدريس ويتطور العلاقة بين المدرس والطلاب . وعلى ضوء المسلمات السابقة واستناداً إليها ، تزايد الاهتمام باستمرارية تنمية المهارات التدريسية لعضو هيئة التدريس الجامعي من خلال الإلتحاق بدورات التعليم المستمر في الجوانب النفسية والتربوية والإلتحاق بالدورات والمشاغل الخاصة بوسائل وطرائق التعليم ، وتكنولوجيا التعليم والاختبارات والتقويم والإشاد الأكاديمي للطلاب . هذا فضلاً عن الأهمية المعقودة على عضو هيئة التدريس في تنمية هذه الجوانب تلقائياً من خلال الخبرة والتعلم الذاتي .

(٣) التنمية البحثية :

وتتركز على تنمية عضو هيئة التدريس كباحث من خلال نمو وتنمية كفاياته البحثية بدءاً من أساليب جمع المعلومات حول المشكلات البحثية ، وإنتها بتوجيهه مخرجات البحث ونتائجها لمجالات التطبيق ذات العلاقة لحل بعض المشكلات . بمعنى آخر ، فإن التنمية البحثية تعنى في المحصلة النهائية بزيادة الإنتاجية العلمية لعضو هيئة التدريس . والإنتاجية العلمية تمثل محوراً رئيسياً من محاور التنمية العلمية وتعبر عنها .

ولكي تستمر التنمية العلمية كمنظومة فلابد أن تقرز مريودا كفوا وفعلا . ويمكن التعبير عن الانتاجية العلمية بعدد من المؤشرات الكمية التي تشتق منها . وتنصل هذه المؤشرات بالمنشورات العلمية للباحث من كتب وبحوث ومقالات الى جانب مظاهر التقدير العلمي له وحضور المؤتمرات وعضوية اللورات وغيرها (٢٨) .

وعلى الرغم من الارتباط بين الأشكال السابقة من تنمية عضو هيئة التدريس فإن ثمة فروقا بسيطة في جوانب التركيز - فالتنمية المهنية تسلم بإمكانية التنمية في البحث وفي الخدمة العامة ، تماما مثل إهتمامها بالتنمية التدريسية . ولكن الملاحظ أن اهتماما قليلا قد وجه للتنمية في مجال البحث وفي الخدمة العامة قياسا بالاهتمام بالتنمية التدريسية ، بمعنى أن التنمية التدريسية كانت تمثل أكثر جوانب التنمية ظهورا واهتمامأ (٢٩) .

وربما يرجع الاهتمام المتزايد بالجانب التدريسي في برامج تنمية أعضاء هيئة التدريس الى الاعتقاد الذي شاع في الأوساط الجامعية لفترة طويلة والذي كان مفاده أن ثمة تركيزا واهتمامأ أكبر على البحث ولمبالاة نسبية تجاه التدريس . وكرد فعل لهذا الاعتقاد - ولعوامل أخرى مصاحبة مثل التطورات الحادثة في المجال التربوي والنفسى - نشأ اتجاه معاكس يدعى الى توجيه الاهتمام نحو التدريس بحيث يتبعا موقعه الملائم في التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس .

على أية حال ، تقضي الطر宦ات النظرية والمفاهيمية السابقة إلى الخلوص إلى أن الدراسة الراهنة تبني مضمون التنمية المهنية نظريا كما ورد في هذا الإطار باعتبارها تشمل الجوانب الثلاثة من التنمية (التدريسية - البحثية - الخدمة العامة) .

أما على المستوى الإجرائي الذي يوجه الدراسة الميدانية ومناقشة نتائجها فإن تبني الإتجاه النظري والمفاهيمي السابق يفضي إلى بلورة المفهوم التالي لأستاذ الجامعة :

كل مظاهر وأشكال النمو والتطور الكمي والكيفي في المعلومات والمعارف والمهارات والتقنيات المتصلة بممارسة الأستاذ الجامعي لأنواره المهنية (التدريس - البحث - الخدمة العامة) وكذا ما يكتسبه من معلومات وخبرات متعددة (تعليمية - بحثية - ادارية فنطيمية) تتعلق بالعمل نتيجة لمارسته لها ماته وأنواره المهنية في عمله الحالى . ويستند هذا المفهوم الذي تتباين الدراسة إلى جملة من الركائز المبررة والشارحة له أهمها :

- أن التنمية المهنية تمتد جوانبها لتشمل الأبعاد الأربع للتنمية : التطور ،

الاصلاح ، اعادة التدريب ، التجديد .

- أن التنمية المهنية تعني بالأدوار الثلاثة الرئيسية : التدريس ، البحث العلمي ، الخدمة العامة وما يتعلق بها من أدوار فرعية .

- أن التنمية المهنية تشمل - كيفييا - المعرفة العامة ، والمعرفة التخصصية ، والمهارات والخبرات وتطوير الأداء .

- أن مصادر التنمية المهنية لأستاذ الجامعة متعددة ومتنوعة بدءاً من العلاقات الشخصية غير الرسمية مع الزملاء وإنتهاء بالدورات والحلقات والمشاغل التدريبية المعدة أصلًا للطريق أهداف محددة سلفاً.

- أن التنمية المهنية ليست متغيراً تابعاً حتمياً مجرد وجود الأستاذ في المنهن وإنما هي مرهونة ب مدى توفر مصادرها ، ومدى إفاده الأستاذ من هذه المصادر في نمائه مهنياً .

- أن تغير الواقع المهني الذي يعمل فيه أستاذ الجامعة قد يؤثر ايجاباً أو يؤثر سلباً على تتميته مهنياً.

- أن التنمية المهنية لأستاذ الجامعة يمكن التعبير عنها كما وكتفا .

ثالثاً : الإطار الميداني

أهداف الدراسة الميدانية :

تائي أهداف الدراسة الميدانية مكملة للأهداف التي صدر بها الإطار العام للدراسة ، ومن ثم فهي مشتقة منها ومتكملاً عنها . فقد اتخذ الباحث من العينة موضوع الدراسة مصدراً واقعياً للإجابة عن أهم التساؤلات المثارة والتحقق من بعض الفرضيات التي قادت منهجهما إلى هذا البحث ولا سيما فيما يتصل بالوقوف على أهم معوقات التنمية المهنية للأستاذ الجامعي المعار .

الإجراءات والمناهضة المتعدة :

١ - العينة :

- تم حصر المؤسسات والهيئات التعليمية والعلمية المختلفة التي يعنى بها أساتذة جامعيين مصرىين بسلطنة عمان ، والتعرف إلى الطابع المهني العام للمهام التي يقومون

بها فكانت على النحو المبين في الجدول التالي :

جدول (١)

بيان المؤسسات والهيئات التعليمية والعلمية التي يعمل بها أستاذة مصرىون بسلطة عمان

الطايب العام للعام المهنية للأستاذ العامل بها	الهيئة أو المؤسسة	م
تعليم ميتوشرافية.	الكليات والجامعة مامينوالمعلمات	١
تعليمية وبحثية وإشرافية.	جامعة السلطان ابروس	٢
تعليم ميتوشرافية.	ممهد التأهيل التربوي للجامعيين	٣
تعليم ميتوشرافية.	معاهد السلطان قابوس للدراسات الإسلامية*	٤
تخطيطية وأستشارية.	دائرة تطوير الناجح**	٥
تخطيطية وأستشارية.	دائرة إعداد وتجربة المعلمين**	٦
استشارية وبحثية.	دائرة البحوث والتربية**	٧

* تتبع هذه المعاهد دائرة المساجد والمدارس التابعة لديوان البلاط السلطاني .

** تتبع هذه الدوائر المديرية العامة للتنمية التربوية ، وهي إحدى المديريات العامة التابعة لوزارة التربية والتعليم .

- قام الباحث بعمل حصر لإعداد وأسماء الأئمة المصريين العاملين بهذه الهيئات أو المؤسسات المبنية في الجدول من خلال الاستماعاً ببعض البيانات الإحصائية الأولية والإتصال ببعض الزملاء بها مباشرةً أو عن طريق الإتصال الهاتفي . ووصل عدد ما أمكن حصره ٨٧ عضواً من أعضاء هيئة التدريس والخبراء والباحثين .

آداة البحث :

- قام الباحث بعمل لقاءات مبدئية مع بعض أفراد هذه العينة من كل المؤسسات والهيئات السابق ذكرها ، وتم تجميع وتسجيل بعض الآراء واللاحظات والبيانات حول الدراسة ومتغيراتها بهدف صياغة آداة البحث وبلوره توجيهاته .
- تم إعداد الصورة المبدئية للاستبيان على ضوء الملاحظات التي أمكن تجميعها وكذلك على ضوء الأدبيات والدراسات المتصلة بالمشكلة والمشار إليها في الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة .
- عرضت الاستماراة في شكلها المبدئي على مجموعة من الأساتذة بكلية التربية والعلوم الإسلامية بجامعة السلطان قابوس وبعض الكليات المتوسطة من الأساتذة المساعدين والمتخصصين في العلوم التربوية . وسجلت ملاحظات وأراء هؤلاء الأساتذة كمحكمين للأداة .

- عدلت فقرات وبنود الاستمارة على ضوء هذه الملاحظات ولا سيما تلك التي اتفقت بشأنها جل الأراء أو كلها ، حتى تفي الاستمارة بالفرض ويتحقق فيها عامل الصدق . وصيغت الأداة في شكلها النهائي - بعد التعديل - فكانت على النحو الذي طبقت فيه على أفراد العينة (٢٠) .

تطبيق الأداة : وزعت استمارة الاستبيان - في شكلها النهائي - باتباع أسلوب الاستبيان البريدي Mailed Questionnaire مع أفراد العينة في كل الهيئات والمؤسسات السابق تحديدها باستثناء الكلية التي يعمل بها الباحث حيث طبق فيه الاستبيان بالشكل المباشر . وقد وزع الاستبيان بريديا في شهر يناير ١٩٩٢ م .

ثم جمعت استمارات الاستبيان بريديا أو بالشكل المباشر خلال الفترة من آخر يناير حتى أوائل أبريل . وكان عدد استمارات الاستبيان المكتملة الإجابات والصالحة للتقييم والتحليل ٦٦ استمارة بنسبة فقد بلغت (٤١٪/٢٤٪) .

٣ - خصائص العينة :

فرغت البيانات الواردة باستمارة الاستبيان ، وصنفت خصائص العينة فكانت على النحو المبين في الجدولين التاليين :

باستقراء بيانات الجدولين التاليين يمكن استخلاص الخصائص التالية :

- **الدرجات العلمية لأفراد العينة :** أن أكثر من نصف أفراد العينة (٥٧٪/٥٧٪) في درجة مدرس ، و حوالي ثلثها (٣٠٪/٣٠٪) في درجة أستاذ مساعد . بينما يمثل درجة أستاذ ٦٪ فقط من العينة .

- **جهة العمل بالسلطنة :** إن ما يقرب من نصف أفراد العينة (٤٨٪/٤٨٪) يعملون بالكليات المتوسطة للمعلمين والمعلمات بالسلطنة ، يليهم من يعملون بجامعة السلطان قابوس (٢٢٪/٢٢٪) ثم العاملون بمعاهد السلطان قابوس للدراسات الإسلامية ، ثم الملتحقون بوزارة التربية والتعليم كخبراء (٦٪/٦٪) .

- **الموظفة الحالية بالسلطنة :** يمثل المعينون في وظيفة مدرس (بالجامعة والكليات المتوسطة والمعاهد الإسلامية) غالبية أفراد العينة (٦٢٪/٦٢٪) يليهم المعينون في وظيفة أستاذ مساعد (١٥٪/١٥٪) .

- سنوات الخبرة في السلطنة : أن ما يقترب من نصف أفراد العينة (٤٦٪) قضوا في عملهم بالسلطنة من سنتين الى أربع سنوات يليهم من قضوا أقل من سنتين (١٩٪).

- الوظيفة السابقة قبل العمل بالسلطنة : ان أكثر من نصف أفراد العينة (٥٣٪) كانوا يعملون مدرسين بالجامعات المصرية يليهم من كانوا يعملون في وظيفة أستاذ مساعد (٢٣٪) بالجامعة ، ويلاحظ ارتفاع نسبة الذين لم يبيتوا وظيفتهم السابقة (٦١٪) .

جداول رقم (٢)

الرتبة	الوظيفة السابقة قبل العمل بالسلطنة	عدد سنوات العمل بالسلطنة	الوظيفة الحالية بالسلطنة		جهاز العمل بالسلطنة	الدرجات العلمية	الصياغ
			م	ذ			
٦٦	١١	٢	١٨	٢٣	٤	١٣	٦
٢٠٠	١١,٣	٢	٢٧,٢٥٢	٣	١٩,٧٦	١٧,٧٧,٦	٦

* يقصد بها هنا البرائز التابعة لوزارة التربية والتعليم وهي: دائرة البحوث التربوية ، دائرة تطوير المناهج ، دائرة اعداد وترجمة المعلمين

جبل رقم ٢
بيان تزويم التخصصات العلمية لأفراد العينة

النوع	الجنس	طبيعة	كميات	كميات	جغرافيا	تاريخ	دورة	سلطة	علم	لغة	دراسات	علوم	منابع	مترتب	النوع
															والنوع
٧٧	٢	٢	١	٢	١	٢	١	١	٢	٢	٢	٢	١٢	١٢	٤
%٠٠	٢	٢	١,٥	٤,٥	١,٥	٤,٥	١,٥	١,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٦	١٢,٦	١٨,٢	%

- **التخصصات العلمية لأفراد العينة** : ان المتخصصين في الدراسات الإسلامية ، والمتخصصين في أصول التربية كل على حدة يمثلون أكثر فئات العينة عددا حيث تساوت نسبة تمثيل كلا التخصصين (١٨٪) . ويلي هذين التخصصين تمثيلا في العينة ، المتخصصون في كل من المناهج وطرق التدريس (١٦٪) والمتخصصون في علم النفس والصحة النفسية (١٦٪) وهو تمثيل طبيعي لكون جل هؤلاء معاورون للعمل بالكليات المتوسطة ، والمعاهد الإسلامية وجامعة السلطان قابوس (و خاصة كلية التربية والعلوم الإسلامية) .

- ويلاحظ انخفاض نسبة المتخصصين في العلوم الطبيعية ، وذلك يتفق مع طبيعة التخصصات الدراسية في الكليات المتوسطة وإنخفاض أعداد الطلاب بها مقارنة بالتخصصات النظرية ، وكذلك لأن غالبية أعضاء هيئة التدريس بكليات العلوم الطبيعية والتطبيقية (العلوم - الصيدلة - الهندسة - الطب ...) بجامعة السلطان قابوس من غير العرب .

(٤) أسلوب المعالجة الإحصائية :

بعد تطبيق الإستبيانات وتقرير بيانياتها وجولتها استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

نسبة متوسط الاستجابة : حيث أعطيت أوزان افتراضية لدرجات الاستجابة الثلاث متدرجة من الإيجابي إلى السلبي (١-٢-٣) ثم حسبت الدرجة الكلية لكل بند (بضرب تكرار البند في وزن الموافقة) . ثم حسبت النسبة المئوية لمتوسط الاستجابة بالمعادلة التالية:

الدرجة الكلية للبند

$$\frac{\text{النسبة المئوية لمتوسط الاستجابة}}{\text{مجموع حواصل ضرب كل تكرار} \times \text{الوزن المقابل}} =$$

مقياس حسن المطابقة كا ٢ (٣) : حيث استخدم هذا المقياس لعرفة أثر متغير جهة العمل على استجابات أفراد العينة لعبارات الاستبيان .

رابعاً : نتائج الدراسة

تمركز الهدف من الدراسة الميدانية حول التعرف الى مصادر النمو المهني لاستاذ الجامعة المumar ، وبيان مدى إفادته من هذه المصادر ومعوقات عدم الإفادة ، ولذا فإن البيانات والنتائج الناشئة عن الدراسة الميدانية سوف توجه - منهجيا - في اتجاه الإجابة عن تساؤلات البحث حسب تسلسلها .

(١) مدى توفر مصادر النمو المهني لأفراد العينة ككل :
وتحتفلن نتائج هذا المحور من بيانات الجدول التالي :

جدول (٤)
يبين توزيع إستجابات أفراد العينة على مصادر النمو المهني

نسبة متوسط الإستجابة /%	غير متوفرة	الي حد ما	متوفرة	مدى التوفير والإتزان	
				١	٢
٥٨,٨	٩	٢٧	٣٠	٢	١
٢٢,٧	٢	١٢	١١	٢	١
٢٢,٣	٣٠	٢٧	٩	٢	١
١٧	٤٩	١٢	٥	١	١
٤٦,٦	٣٤	١٤	١٨	٥	٤
٦٤,٧	١٢	٢١	٣٣	٦	٣
٤٣,٢	٣١	١٨	١٧	٧	٢
٤٦,٢	٣٩	١٠	١٨	٨	١
٥٥,١	٢١	٢٠	٢٥	٩	٢
٤٠,٣	٢٩	٢١	١٦	٩	١
٣٩,٧	٢٧	٢٣	١٦	١١	١
٧٣,٣	٣١	٢٢	٤٢	٦٢	١
٢٢,٨	٢٠	٢٦	٢٠	٦٣	١
٢٢,٢	٢٤	٢٩	١٣	٦٤	١
٤٥,٣	١٤	٢١	٢١	٦٥	١
٤٤,٣	٢٨	١١	١٦	٦٦	١
١٦,٩	٤٨	١٣	٥	٦٧	١
٥١,٣	٩	٢٨	٢٩	٦٨	١
* تتعلق أهم هذه المصادر في : الكتب التي يحضرها الاستاذ معه من موظنه (٤٧٪) والإتصالات الهاتفية مع الزملاء في السلطنة وفي خارجها (١٨٪).					

ويستخلص من الجدول السابق ما يلي :
١ - أن المناهج والكتب الدراسية مئلت أكثر مصادر النمو المهني توفرها أمام أفراد

العينة حيث بلغت نسبة متوسط الاستجابة (٣٢٪) ثم المهام الوظيفية الرسمية (بنسبة ٧٤٪) ثم المكتبة (بنسبة ٥٨٪) فالنشرات الدورية الرسمية بنسبة (١٩٪) . بينما جاء تبادل الزيارات مع المؤسسات الأخرى ، وحضور المؤتمرات العلمية في ذيل هذه المصادر من حيث التوفر ، حيث بلغت نسبتها علي التوالي (١٦٪ ، ١٧٪) .

- أن ثمة مصادر أخرى : كالمجلات والدوريات المتخصصة ، والندوات ، وال المجالس العلمية الأكademية ، والمختبرات والخبرات العلمية ، ومعارض الكتب .. لم ترق نسبة تمثل أي منها -كمصدر للتنمية المهنية - الي ٥٪ من نسبة متوسط الاستجابة .
- أن وسائل الإعلام - الصحف - الإذاعة - التليفزيون ، مثلت أحد مصادر التنمية المهنية المتاحة بنسبة اقتربت من النصف (٣٤٪) أي بنسبة أكثر من تلك التي حصلت عليها مصادر أكثر تخصصا كالسيminارات العلمية ، والندوات ومعارض الكتب ، والماركز البحثية .

(٢) مدى اختلاف توفر مصادر النمو المهني بإختلاف المؤسسات العلمية والتعليمية :
وستخلص نتائج هذا المحور من بيانات الجدول التالي :

جدول (٥)
بيان توزيع إستجابات أفراد العينة على مصادر النمو المهني حسب المؤسسات التي يعملون بها

مستوى الدالة	نوع	المعاهد الإسلامية		الجامعات		مؤسسات الوزارة		نواتج العينة وإستجابات المصادر	نوع المصادر
		%	ن	%	ن	%	ن		
دالة	١٥,٢	٩٣,١	٢	٩٠,٧	١٣	٤٨,٣	٦		١
...	١٧,١	-	-	٦٣,٢	٨	١٧,٦	٢		٢
غير دالة	٩,٧	٤٠,٩	٢	١٩,٤	٢	٢١,٢	٤		٣
دالة	١٣,٣	-	-	٣٤,٦	٣	٢٠,٧	٢		٤
...	٢٢,١	٩٠,٠	٩	٦١,٨	٧	١١,٥	٢		٥
...	١٨,٦	٨٧,١	٩	٧٥,٠	١٠	٥٦,٢	٦		٦
...	١٤,٦	-	-	٦٣,٦	٧	٤٠,٥	٥		٧
...	٢٢,٧	٦٨,٨	١	٦٩,٢	٩	٣٦,٨	٧		٨
...	١٧,٨	٦٢,٥	٥	٨٠,٥	١١	٢٨,٠	٩		٩
غير دالة	٧,٢	٣٥,٣	٢	٥٦,٨	٧	٢٢,٣	٧		١٠
...	١١,٦	-	-	٩٥,٥	٧	٣٧,٥	٩		١١
...	٨,٩	٦٦,٧	٦	٥٨,٣	١٤	٦٥,٣	٢٢		١٢
...	٦,٨	٦٦,٧	٦	٦٣,٢	٧	٣٠,٤	٧		١٣
دالة	١٧,٤	٥٠,٥	٤	٤٤,١	٨	٥,١	١		١٤
غير دالة	٤,٥	٣١,٦	٢	٧١,١	٥	٤٨,٨	٦		١٥
دالة	١٣,٢	٥٠,٠	٢	٤٩,٤	٩	٢٧,٣	٥		١٦
غير دالة	٢,٥	٦٦,٧	١	٧١,١	٤	-	-		١٧
...	٨,٩	٦٦,٧	٦	٧١,١	٦	٤٨,٣	٦		١٨

ويستقراء بيانات الجدول السابق ، يمكن استخلاص ما يلي :

١:٢ أن أكثر من نصف مصادر النمو المهني المكتبة في السلطنة يختلف مدي توفرها باختلاف موقع العمل التي ينتهي إليها أفراد العينة (جامعة السلطان قابوس - التوانر والمعاهد والكليات التابعة للوزارة - المعاهد الإسلامية) حيث تبدو الفروق دالة بين فئات العينة الثلاث في المصادر التالية :

- (أ) المكتبة .
- (ب) السينمازات العلمية .
- (ج) المؤتمرات .
- (د) المجالس العلمية الأكاديمية .
- (هـ) المهام الوظيفية الرسمية .
- (و) المشاغل والورش التدريبية .
- (ز) المجالس والدوريات المتخصصة.
- (ح) النشرات الدورية الرسمية .
- (ط) معارض الكتب والمناسبات الثقافية .
- (يـ) المراكز البحثية .

٢:٢ أن ثمة مصادر أخرى لا يختلف مدي توفرها باختلاف موقع عمل أفراد العينة ، حيث لا تظهر فروق ذات دلالة بين فئات العينة الثلاث في هذه المصادر وهي :

- (أ) الندوات .
- (بـ) المختبرات والخبرات العلمية .
- (جـ) الخبرات الميدانية خارج المؤسسة .
- (دـ) المناهج والكتب الدراسية .
- (هـ) مناخ العمل وإطار المؤسسي .
- (وـ) وسائل الإعلام .
- (زـ) تبادل الزيارات مع المؤسسات الأخرى .
- (حـ) العلاقات الشخصية .

٣:٢ تختلف المصادر المتاحة للتنمية المهنية لأفراد العينة باختلاف المؤسسات والهيئات التابعين لها كما يلي :

- كانت أكثر المصادر توفرها لفئة العاملين بالدوائر والمعاهد التابعة لوزارة التربية والتعليم مرتبة - حسب أهميتها - كما يلي :

- (أ) المناهج والكتب الدراسية (٣٦٪).
- (ب) المهام الوظيفية الرسمية (١٢٪).
- (ج) وسائل الإعلام (٤٨٪).
- (د) المكتبة (٤٨٪).

- وكانت أكثر المصادر توفرها لفئة العاملية بجامعة السلطان قابوس كما يلي :

- (أ) المناهج والكتب الدراسية (٩٥٪).
- (ب) المكتبة (٩٠٪).
- (ج) النشرات الدورية الرسمية (٨٠٪).
- (د) المهام الوظيفية الرسمية (٧٥٪).
- (هـ) المراكز البحثية (٧١٪).
- (و) العلاقات الشخصية (٧١٪).

- أما أكثر المصادر توفرها لفئة العاملين بمعاهد السلطان قابوس للدراسات الإسلامية فكانت على النحو التالي :

- (أ) المجالس العلمية الأكاديمية (٩٠٪).
- (ب) المهام الوظيفية الرسمية (٨٧٪).
- (ج) المناهج والكتب الدراسية (٦٦٪).
- (د) تبادل الزيارات مع المؤسسات الأخرى (٦٦٪).
- (هـ) العلاقات الشخصية (٦٢٪).

(٣) مدى إفاده أفراد العينة من مصادر النمو المهني المتاحة :
وستخلص نتائج هذا المحور من بيانات الجدول التالي :

جدول (١)

يبين توزيع إستجابات أفراد العينة كل فيما يتصل بمدى الإفادة من مصادر النمو المهني

نسبة متوسط الاستجابة %	مدى الإفادة			الإستجابات المدار	المدار
	لا يستفاد منها	إلى حد ما	يستفاد منها		
٥٥,٣	٨	٣٠	٢٨		١
٢٧,٣	٤٢	١٥	٩		٢
٢٥,٠	٢٢	٢٢	١١		٣
١٤,٣	٥٢	١٠	٤		٤
٢٨,٩	٤٠	١٢	١٤		٥
٦٦,٢	١٢	٢٠	٣٤		٦
٤٣,٩	٣٣	١٦	١٧		٧
٤١,٧	٣٩	١٢	١٥		٨
٤٩,٦	٣٦	١٩	٢١		٩
٢٧,٥	٣٣	٢٣	١٠		١٠
٤٦,٢	٣٣	١٥	١٨		١١
٦٠,٤	٩	٢٦	٣١		١٢
٣٦,٣	٢٥	٢٦	١٥		١٣
٣٧,٥	٢٧	٢٤	١٥		١٤
٤٢,٩	١٨	٣٩	١٩		١٥
٢٧,٠	٤١	١٦	٩		١٦
١٦,٩	٤٨	١٣	٥		١٧
٤٥,٧	١٥	٣٠	٢١		١٨

وباستقراء بيانات الجدول السابق ، يمكن استخلاص ما يلي :

- أن غالبية هذه المصادر (١٤ مصدر) لا يستفيد منها أفراد العينة في تنميتهما مهنيا بالدرجة المئوية ، فلم يتعد عدد المصادر التي وصلت فيها نسبة الإفادة إلى ٥٠٪ فكثير أربعية المصادر .

- أن أكثر المصادر افادة في النمو المهني لأفراد العينة كانت على النحو التالي :

(أ) المهام الوظيفية الرسمية (بنسبة ٢٦٪).

(ب) المناهج والكتب الدراسية (بنسبة ٤٠٪).

(ج) المكتبة (بنسبة ٣٥٪).

(د) النشرات الدورية الرسمية (بنسبة ٤٩٪).

- أما عن الأسباب المفسرة لضعف أو إنعدام الإفادة من هذه المصادر في النمو المهني لأفراد العينة :

فقد تعددت الأسباب التي علل بها غالبية أفراد العينة عدم إفادتهم أو ضعفها من بعض مصادر النمو المهني المتاحة أو الممكنة ، ولوحظ ارتفاع مستوى استجابة أفراد

العينة على هذا المحور . وقد أمكن تجميع هذه الأسباب وتصنيفها ومن ثم حصر الأسباب الأكثر شيوعا ، أي التي تحظى بنسبة تكرار لا تقل عن ٥٠٪ من استجابات أفراد العينة ككل . ويمكن تصنيف هذه الأسباب حسب كل مصدر كما يلي :

الأسباب الخاصة بالمكتبة * :

- قلة الكتب وضيق المكان .
- أغلب الكتب المتوفرة قديمة ولم تتوفر المراجع الحديثة أو الأجنبية .
- عدم وجود مجلات أو دوريات متخصصة .
- ضيق الوقت وكثرة الأعباء التدريسية .
- معظم الكتب وردت للمكتبة بدون خطة ودون تدخل من الأساتذة .

السيمنارات العلمية :

- عدم تشجيع مثل هذه السيمنارات من قبل المسؤولين .
- ضيق وقت عضو هيئة التدريس .
- في حالة انعقادها يغلب عليها طابع الإستعراضي العلمي من قبل بعض الأعضاء .
- ليس لها جدوى لعدم وجود دراسات عليا .
- تدني مستويات المناقشة العلمية وغلبة الجوانب الشخصية علي توجهاتها .

النـــدوـــات:

- عدم وجود تخطيط لذلك من قبل المسؤولين .
- الاهتمام بالعمل التقليدي الروتيني بدرجة أكبر .
- تدني الطموحات الثقافية والعلمية لدى الكثرين وقلة الندوات ، وضعف الحضور في حالة إنعقادها .
- مقصورة علي عمل لقاءات لمناقشة أمور قضائية تعليمية (كالتربية العملية مثلاً)

* غالبية هذه الأسباب وردت في استجابات أفراد العينة من الكليات المتوسطة للمعلمين والمعلمات .

- أو الامتحانات ...) .

- تكوين غير متخصصة في حالة انعقادها وتحدم موضوعات عامة فقط .
- شكلية ومناسبة فقط .

المؤتمرات :

- ضعف تشجيع المسؤولين لمثل هذا النشاط .
- لا تتوفر التسهيلات للمشاركة فيها في حالة انعقادها .
- ضيق وقت عضو هيئة التدريس .
- قلة عدد المتخصصين في المجالات المختلفة .
- تتطلب تقراغا ليوم أو أكثر وهذا غير متاح في إطار العمل الرسمي .
- لم ندع إليها أو نعلن بها من قبل .
- لا تمثل المشاركة فيها ميزة وظيفية لعضو هيئة التدريس .

المجالس العلمية الأكademie :

- ندرة انعقادها .
- اهتمامها بالجوانب الإدارية والتنظيمية الروتينية وضعف الاهتمام بالناحية العلمية .
- مجالس شكلية وليس لها فاعلية .
- الموضوعات المثارة فيها عامة وغير متخصصة .
- تشكيلها أصلًا غالباً ما يكون غير علمي فكيف تكون تأثيراتها العلمية ؟ !
- تهتم أكثر بالقضايا التعليمية بينما القضايا العلمية تحظى بإهتمام هامشي .

المهام الوظيفية الرسمية :

- أغلب هذه المهام تدريسيه وليس فيها مهام بحثية .
- روتينية تهبط بمستوى الأساتذة نتيجة الإحساس بعدم القدرة على تغييرها والارتقاء بهل .
- تمثل معظمها خبرات دون الخبرات التي سبق اكتسابها .

المشاغل والورش التدريبية :

- لا تتعلق بالتخصص العلمي .
- خاصة بالمقررات التدريسية في أغلبها .
- لا يتيح المشاركة إلا في المحلي منها ، أما المشاغل المركزية وبعد المكان وضيق الوقت لا يتيحان المشاركة فيها .
- لا تقام بناء على إحتياجات يحددها أعضاء هيئة التدريس أنفسهم وإنما تحدد من قبل السلطان الرسمية .

المجلات والدوريات المتخصصة :

- لعدم توفرها أصلا ، فلا توجد في مجال الدراسات التربوية - علي سبيل المثال - سوى مجلة "رسالة التربية" التي تصدرها دائرة البحث التربوية ، نادرا ما تصدر بإنتظام وحدود النشر فيها محدودة للغاية .
- عدم وجودها بمكتبة الكلية .
- لا تتوفر إلا في الجامعة وفي العاصمة ولا تسمح ظروف العمل بالاستفادة منها بالشكل المرضي لتعقيد نظام الإستعارة والإطلاع .
- المؤسسة التي أعمل بها غير مشتركة في أية دورية علمية .

النشرات الدورية الرسمية :

- خاصة بالتعليمات الإدارية في أغلب الأحيان .
- غير منتظمة .
- الوارد منها تعليمات وليس لها مضمون يرقى لمستوى الخبرات العلمية أو التعليمية .

المختبرات والخبرات العملية :

- إمكاناتها ضعيفة .
- تجهيزاتها لا ترقى لمستوى الإسهام في النمو المهني .
- معظم استخدامها موجه للأغراض التعليمية الخاصة بالطلاب .

- استخدامها في مجال البحث محاط بالتحفظات والقيود .
- ينقصها الكفاءات الفنية لتشغيلها في حالة وجودها .
- لم يخطط لإنشائها بحيث تفي بالأغراض التعليمية والعلمية بشكل جيد .

الخبرات الميدانية خارج المؤسسة :

- الوقت لا يسمح بتفعيل دورها .
- تقتصر على مجال التربية العملية .
- معتمدة على الخبرة الذاتية والتكليف من قبل المؤسسة .
- كلها خبرات مكررة ومملة .

المناهج والكتب الدراسية :

- بها الكثير من الحشو .
- إنخفاض مستواها وسطحيتها .
- مفروضة حيث حدّدت سلفا دون اختيار من القائمين على تدريسها .

مناخ العمل وإطاره المؤسسي :

- سيطرة الروتينية والشكالية .
- زخم القرارات والتعميميات .
- مركزية الإدارة .
- سعيٌ وملئٌ بالمناقضات .
- عدم تجانس الكوادر البشرية العاملة * .
- خلوه من الطابع العلمي .
- تدني مستوى الدافعية للإنجاز .
- سعيًّا جداً نظراً لسلوكيات المعار ، والإعارة وما يحيط بها من جوٍّ نفسيٍّ واجتماعيٍّ مضطرب .
- غلبة الإهتمامات المادية على فكر وسلوكيات المعار .

* فنِّي الكليات المتوسطة - علي سبيل المثال - تباين المؤهلات العلمية لأعضاء هيئة التدريس من الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس أو الليسانس) حتى الأستاذية .

- حرص غالبية المعارضين على الإلتزام بكل ما من شأنه تجديد عقود عملهم بصرف النظر عن الإسهام الحقيقي في تطوير المناخ أو الإرتقاء بمستواه .

معارض الكتب والمناسبات الثقافية .

- ندرة هذه المعارض .
- مركزيتها حيث تقام غالبا في العاصمة .
- معظم الكتب عامة وغير متخصصة .
- ضيق الوقت وزيادة الأعباء الظيفية .
- غير منتظمة ومناسبة فقط ولا يقيد بها في النمو المهني .

وسائل الإعلام :

- اهتمام البرامج الإعلامية بالجوانب الترفيهية والثقافية العامة .
- الإفادة منها تعتمد على الصدفة ولا يعتد بها كمصدر دائم للنمو المهني .
- لأن البرامج المتخصصة مساحتها محدودة في الوسائل الثلاث .

المراكم البحثية :

- ندرتها حيث لا يوجد سوى مركزين أحدهما بالجامعة ، والأخر بالوزارة .
 - فرص الإفادة منها تقتصر على العاملين بها .
 - لا توجد قنوات اتصال بين عللي وتلك المراكز .
 - منغلقة على نفسها .
- غالبا ما تكون هي نفسها من معوقات التنمية المهنية حيث تفرض نوعا من الوصاية الفكرية والعلمية الرسمية على البحوث التي يبادر أعضاء هيئات التدريس - خارجها - لإجرائها .

تبادل الزيارات مع المؤسسات الأخرى :

- تقتصر على الطلاب .
- محدودة .

- القيد بشأنها كثيرة فيما يتصل بالمعار .
- يختار لها أشخاص يعينهم لاعتبارات رسمية أو إدارية أو شخصية .
- ضعف الإمكانيات .
- زحمة جدول العمل الرسمي .

العلاقات الشخصية :

- هي في حدود المهام الوظيفية الضيقة .
- غالباً ما تكون نفعية أو من طر واح .

(٤) اختلاف مدي إفاده فئات العينة من مصادر النمو المهني :

وتحتفلن نتائج هذا المحور من بيانات الجدول التالي :

جدول (٧)
يبين توزيع إستجابات فئات العينة فيما يتصل بدرجات الإفاده من المصادر

مستوى الدالة	نوع	فئة المعاد الإسلامية		فئة الجامعة		فئة الوزارة		المصادر وإستجابات المؤشرات	م
		%	نـ	%	نـ	%	نـ		
دالة	١٣,١	٤٦,٢	٤	٧٥,٠	١٠	٤٨,٨	١٤		١
غير دالة	١١,٦	٢١,٤	١	٣٦,٤	٤	٢٢,١	٤		٢
...	١٤,٦	٤٠,٩	٢	٢٨,١	٢	٢٦,٨	٥		٣
...	١٥,١	-	-	٣٧,٣	٢	٦,٥	١		٤
...	١٧,١	٨٠,٨	٧	٥١,٧	٥	١٢,٠	٢		٥
...	٢٢,٧	٩٣,٨	١٠	٦٩,٢	٩	٩,٥	١٥		٦
...	١٩,٧	-	-	٦٠,٠	٦	٤٤,٠	١١		٧
...	٦,٩	١٨,٨	١	٦٠,٠	٧	٣٦,٨	٧		٨
دالة	٢١,١	٦٥,٢	٥	٦٩,٢	٩	٢٢,٣	٧		٩
غير دالة	٨,٦	٢١,٤	١	٣٥,٣	٤	٢٤,٦	٥		١٠
دالة	١٧,٥	-	-	٧١,١	٩	٣١,٣	٩		١١
...	١٣,١	٦٩,٢	٦	٩٢,٩	١٣	٤١,٩	١٢		١٢
غير دالة	٦,٨	٦٠,٠	٥	٤٦,٩	٥	٢٢,١	٥		١٣
دالة	١٣,٦	٣٩,١	٣	٦٦,٧	٨	٣٤,٤	٤		١٤
...	١٨,١	١٧,٦	١	٥٦,٨	٧	٤١,٨	١١		١٥
...	١٥,١	١٧,٦	١	٥٢,٩	٦	١١,٨	٢		١٦
غير دالة	٩,٦	-	-	٤٦,٩	٥	-	-		١٧
...	٤,٥	٦٠,٠	٥	٦٣,٢	٨	٣٢,٠	٨		١٨

وياستناد بيانات الجدول السابق ، يمكن استخلاص النتائج التالية :

١ - أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين فئات العينة فيما يتصل بدرجة الإفادة من مصادر التنمية المهنية ، وإنحصرت هذه الفروق في ٦ مصادر فقط وهي :

(أ) المكتبة .

(ب) النشرات الدورية والرسمية .

(ج) الخبرات الميدانية خارج المؤسسة .

(د) معارض الكتب والمناسبات الثقافية .

(هـ) وسائل الإعلام .

(و) المراكز البحثية .

٢ - وأن غالبية مصادر التنمية المهنية الأخرى (وعددها ١٢ مصدر) لم تظهر النتائج فروقا ذات دلالة بين فئات العينة الثلاث في مدى الإفادة منها .

٣ - تختلف درجة الإفادة من مصادر النمو المهني ، وأهمية كل مصدر بإختلاف موقع العمل التي ينتمي إليها أفراد العينة .

- وبالنسبة لأفراد العينة الذين يعملون بدوائر معاهد الوزارة ، كانت أكثر المصادر إفادة في تطبيقاتها مهنيا كما يلي :

(أ) المهام الوظيفية الرسمية (بنسبة ٩٠٪) .

(ب) المكتبة (بنسبة ٤٨٪) .

- وبالنسبة لأفراد العينة العاملين بالجامعة فكانت أكثر المصادر إفادة كما يلي :

(أ) المناهج والكتب الدراسية (بنسبة ٩٢٪) .

(ب) المكتبة (بنسبة ٧٥٪) .

(ج) الخبرات الميدانية خارج المؤسسة (بنسبة ٧١٪) .

(د) المهام الوظيفية الرسمية (بنسبة ٦٩٪) .

ومن الملفت للنظر أن المراكز البحثية ، وال المجالس العلمية الأكاديمية لم تزد نسبة تمثيلها كمصدر من مصادر النمو المهني المكتبة عن النصف تقريبا رغم أهميتها في المؤسسة الجامعية وإرتباطها بكيانها العلمي والمهني .

- أما بالنسبة للعاملين بالمعاهد الإسلامية ، فكانت أكثر المصادر إفادة في نموهم مهنيا كما يلي :

(أ) المهام الوظيفية الرسمية (بنسبة ٩٣٪) .

- (ب) المجالس العلمية الأكاديمية (بنسبة ٨٠٪).
- (ج) المناهج والكتب الدراسية (بنسبة ٦٩٪).

خامساً : مناقشة النتائج والتوصيات

المناقشة :

هدفت هذه الدراسة - كما هو مبين في إطارها العام - إلى التعرف على أهم المصادر المكثفة للنمو المهني لأستاذ الجامعة المعار إلى سلطنة عمان والذي يعمل في مؤسساتها التعليمية والعلمية المختلفة ، والوقوف على مدى إفادته من هذه المصادر في تتميته مهنياً خلال فترة إعاراته ، وكذا الوقوف على أهم العوامل والأسباب المعقولة لاستفاداته من هذه المصادر .

- وفي معرض الإجابة عن التساؤل الأول المتعلق بالمصادر المكثفة لتنمية أستاذ الجامعة المعار مهنياً بينت النتائج أن أكثر هذه المصادر توفرًا تمثل في :

- (أ) المناهج والكتب الدراسية .
- (ب) المهام الوظيفية الرسمية .
- (ج) المكتبة .
- (د) النشرات الدورية الرسمية .

بينما تدنت إمكانية توفر مصادر أخرى مثل السيمinars ، والمؤتمرات ، تبادل الزيارات مع المؤسسات الأخرى .

ويمكن تفسير هذه النتائج على ضوء الواقع المهني التعليمي والعلمي بسلطنة عمان ، وكذا خصائص العينة نفسها . فالجامعة - وهي أعلى المؤسسات العلمية والتعليمية - حديثة العهد حيث لم يتخرج منها سوى ثلث دفعات حتى الآن ، ومن ثم فهي أحدث الجامعات الخليجية حتى الآن . كما أن الأساتذة الذين يعملون بالكليات المتوسطة ويمثلون ما يقرب من نصف إجمالي العينة (٤٨٪) والموزعين على تسع كليات يعملون في ظروف مهنية أدنى بكثير من الواقع المهني الذي جاعوا منه . فلا يوجد بالعاصمة مسقط من هذه الكليات سوى إثنان ، والسبعين الأخرى موزعة على بقية الولايات ، كما أن ثلاثاً من هذه الكليات السبع حديثة العهد حيث لم يمض على إنشائهما أكثر من سنتين .

ومن ثم يمكن القول أن البنية العلمية والتعليمية لم تصل بعد إلى مستوى النضج الذي يجعل هذه المؤسسات أرضًا خصبة لنمو الأستاذ مهنياً . ولذا اقتصرت مصادر النمو المهني على الحد الأدنى الضروري من البنية التعليمية والعلمية الذي لا يمكن لمؤسسة تعليمية وعلمية أن تبدأ بيونه كالمناهج والمكتبة والنشرات الرسمية . أما المصادر الأخرى التي تحتاج إلى مراحل متاخرة من الرشد العلمي والتعليمي - كالسمينارات وال المجالس العلمية والأكاديمية ، فيحتاج توفرها ، واستواء شأنها إلى بعض الوقت .

- وفي معرض الإجابة عن التساؤل الثاني المتعلق بمدى اختلاف توفر هذه المصادر بإختلاف المؤسسة العلمية أو التعليمية التي يعمل بها الأستاذ المعارض فقد أظهرت النتائج اختلافاً في مدى توفر أكثر من نصف هذه المصادر (١٠ مصادر) لاختلاف هذه المؤسسات العلمية والتعليمية التي يعمل بها الأساتذة المعارضين . كما اختلفت أيضاً أولويات هذه المصادر من حيث توفرها بإختلاف هذه المؤسسات .

ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى جملة عوامل أهمها :

(أ) اختلاف ظروف نشأة كل مؤسسة وخاصة من الناحية الزمنية .

(ب) التباين في الإمكانيات المادية ، ففي الوقت الذي تحظى فيه جامعة السلطان قابوس بإمكانات مادية وفنية - خدمية وتعليمية وعلمية - رفيعة المستوى ، فإن الكليات المتوسطة للمعلمين والمعلمات - على سبيل المثال - تعاني من قصور حاد في بعض الإمكانيات الدنيا حتى تلك المتعلقة بالمتطلبات التعليمية . في الوقت الذي تتحل فيه المعاهد الإسلامية ، وبعض دوائر وزارة التربية والتعليم - مثل دائرة البحوث التربوية - موقعاً وسطاً من حيث الإمكانيات المادية والفنية .

(ج) الاختلاف النسبي في الطابع المهني للمؤسسات والهيئات التي يعمل بها الأساتذة المعارضون . فالأستاذ الذي يعمل بالجامعة معنى أساساً بالتدريس ، والبحث ، والخدمة العامة في ظل الوظائف الثلاث الرئيسية للجامعة . بينما الأستاذ الذي يعمل في دائرة البحوث التربوية أو دائرة المناهج ، أو دائرة إعداد وتوجيه المعلمين ، معنى أساساً بمهام بحثية أو إستشارية أو تخطيطية . أما الأستاذ الذي يعمل بالكليات المتوسطة أو بالمعاهد الإسلامية فمعنى أساساً بالمهام التدريسية والإشرافية ذات الطابع التعليمي .

ولذلك فمن الطبيعي أن يكون عدد المصادر المتوفرة والممكنة للنمو المهني للأستاذ العاملين بجامعة السلطان قابوس أكثر منها لدى الواقع المهني الأخرى .

- وفي معرض الإجابة عن التساؤل الثالث المتعلق بمدى إفادته أستاذ الجامعة المعار من هذه المصادر في نموه مهنياً ، فقد أظهرت النتائج أن عدد المصادر التي

يستفيد منها أستاذة الجامعة بالمستوى الملائم لم يتعذر أربعة مصادر وهي : المهام الوظيفية الرسمية ، والمناهج والكتب الدراسية ، والمكتبة ، والنشرات الدورية الرسمية . وهي تقريراً نفس المصادر الأكثر توفرًا ، (كما بينت نتائج الإجابة عن التساؤل الأول) وهذه النتيجة تكشف إلى حد كبير عن محدودية المصادر الممكنة للنمو المهني للأستاذ المعايير مما يجعل من سنوات الإعارة خارج جامعة الأم سُنوات هدر الإمكانيات التنموية المهني تعليمياً وعلمياً .

وتبقى مسامي ومبادرات النمو المهني للأستاذ المعايير - في حالة سعيه لذلك - مجرد أمامي أكثر منها مبادرات جادة بحكم بعده عن دائرة اتخاذ القرار أو تحديد توجهات المؤسسة التي يعمل بها .

فنظراً للطبيعة الخاصة لجامعات الخليج العربي - وغيرهما من المؤسسات التعليمية والعلمية الأخرى - من حيث اعتمادها على العناصر العربية الوافدة في الكوادر التعليمية بشكل كبير ، وعلى العناصر المواطنات في الكوادر الإدارية ، يحتل نوع العقد وطبيعة العمل الإداري أهمية خاصة في علاقتها بالانتاجية العلمية (٣٢) . ولذلك تبقى الأفاده من هذه المصادر محكمة بالاعتبارات الوظيفية الروتينية التي لا تتطلب مبادرات من قبل الأستاذ المعايير ، أو تتطلب إجراءات إدارية وتنظيمية غير عاديّة .

فالهام الوظيفية الرسمية - تدريساً ، بحثاً ، إشرافاً ، استشارة - حتمية ، بحكم أهداف المؤسسة التعليمية والعلمية وبنيتها ووظائفها . والمناهج والكتب الدراسية حتمية طالما أن هناك وظائف تدريسية ، والمكتبة تمثل الحد الأدنى اللازم لأية مؤسسة تعليمية حتى على مستوى المدرسة ، والنشرات الدورية الرسمية مثل الحد الأدنى الحتمي من إجراءات إدارة المؤسسة وتنظيمها وتسييرها .. فهل يمكن للأستاذ المعايير أن يكون في حل من التعاون مع هذه المصادر ؟

- وفي معرض الإجابة عن التساؤل الرابع المتعلق باختلاف مدى الإفاده من هذه المصادر باختلاف موقع العمل ، فقد أظهرت النتائج فروقاً في درجة الإفاده بين قنات العينة الثلاث في ستة مصادر على الأقل . وتفصيل هذه النتيجة يسير في نفس السياق والتوجه الذي فسرت به نتائج الإجابة عن التساؤل الثاني . فطالما اختلفت إمكانية توفر هذه المصادر من مؤسسة لأخرى ، فيترتب عليها بالضرورة - في أغلب الأحيان - اختلاف درجة الإفاده بين الأستاذة أنفسهم . يضاف إلى ذلك الاختلاف النسبي في المهام الوظيفية الرسمية ، والاختلاف في درجات الرضا المهني ، والداعية للإنجاز والعمل ، والاختلاف بين الأستاذة في الوقت المتاح للإفاده من هذه المصادر وغيرها . وقد

أظهرت نتائج دراسة سابقة أنه كلما تحسنت بعض جوانب ظروف العمل بالقسم تحسنت الإنتاجية العلمية عندما تقايس بالعدد المطلق من البحث بشكل خاص (٢٢) .

- وفي معرض الإجابة عن التساؤل الخامس والأخير المتعلق بأسباب عدم الإفادة من هذه المصادر في حال توفرها . فقد تنوّعت الأسباب والعوامل التي تحول دون تلك الإفادة وأكثر هذه العوامل شيئاً في استجابات الأساتذة ارتبطة بطبيعة المؤسسة التي يعمل بها الأساتذة مثل طغيان المهام الوظيفية الروتينية ، وضيق الوقت ، وغياب الحوافز الدافعة للإنتاجية المتميزة ، ومحنوية الحرية المتاحة للأستاذ مهنياً ... الخ . وهناك بعض العوامل المرتبطة بالأساتذة أنفسهم مثل طغيان الاهتمامات المادية (كالإدخار ، والتحويلات ...) وتدنى الطموحات العلمية ، والحرص على الاستمرارية في العمل ، والتحفظ تجاه أية مساعي أو أنشطة تهدّد هذه الاستمرارية .

بمعنى آخر ، يمكن القول أن ضعفانات الإفادة من هذه المصادر في تنمية الأستاذ المعايير مهنياً لم تتوفر بعد بالدرجة التي يجعل سنوات الإعارة إضافة زمنية في النمو المهني للأستاذ المعايير .

فحتى هؤلاء الأساتذة الذين يعملون بجامعة السلطان قابوس - وهي أرقى مؤسسة تعليمية وعلمية في السلطنة - قد أورثوا في إجاباتهم ما يفيد عدم استثمارهم لسنوات الإعارة في نموهم المهني بالشكل المتوقع على الرغم من الرواتب المرضية ، والإمكانات المادية الهائلة . فغياب الدراسات العليا وبالتالي عدم إرساء قواعد وأسس متبلورة للبحث العلمي المؤسس من شأنها أن تضعف من فرص المناقشات العلمية البناءة ، وتغيب مظاهر الجدل الفكري بين الأساتذة ، وتظل الوظيفة الأكثر ظهوراً وفاعلية هي الوظيفة التدريسية التي لا تكفي لنماء الأستاذ المعايير مهنياً ، وشدة عوامل أخرى ترتبط بالأساتذة أنفسهم تضعف من فرص استثمار إمكانات الجامعة في نموهم مهنياً وهي تقتربن ببعض الظواهر التي تشيع بين المعايير والعامليين في أقطار الخليج عموماً مثل الاهتمامات المادية الأساسية أو الترفية . فليس بخاف أن البعض ينظر لسنوات الإعارة من منظور إقتصادي وإجتماعي بحت .

التوصيات :

لقد أسفرت هذه الدراسة بجانبيها النظري والميداني عن عدة نتائج ومعطيات ذات علاقة مباشرة بالنمو المهني لأفراد العينة . وتشكل هذه النتائج مؤشرات هامة لرسم السياسات المصرية المتعلقة بالنمو المهني لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات بشكل عام ،

ولرسم السياسات العلمية المتعلقة بإعارة الأساتذة للعمل بالخارج بشكل خاص . ومن ثم يمكن أن تخدم هذه المؤشرات وتلك النتائج كمترادات عامة في مجال تخفيط استراتيجيات إعارة أساتذة الجامعات للعمل في الأقطار العربية الأخرى . ومن ثم يمكن أن تورّد الدراسة الراهنة بعض التوصيات ذات العلاقة مثل :

(١) إعادة النظر في سياسات الجامعات المصرية الخاصة بإعارة الأساتذة للعمل في الأقطار العربية الخليجية بحيث تراعي هذه السياسات :

- ضمان عمل الأستاذ الجامعي في ظروف مهنية لا تقل مستوى عن الظروف المهنية التي يعمل فيها حتى لا تمثل سنوات الإعارة مصدر هدر لإمكاناته العلمية والبحثية .

وهنا توصي الدراسة بأن تتفق الجامعات المصرية موقفا حازما من تعاقد أعضاء هيئة التدريس للعمل بالكليات المتوسطة للمعلمين والمعلمات أو غيرها من المؤسسات التعليمية والعلمية دون المستوى الجامعي .

- اطلاع الجامعة الأم لعضو هيئة التدريس على الواقع المهني الذي سوف ينتقل إليه الأستاذ المعارض بحيث تحاط الجامعة بخصائص هذا الواقع مهنيا حتى تكون هذه الخصائص في الاعتبار عند النظر في تحديد أجازة الأستاذ في السنوات التالية .

- أن تتولى الجامعات الأم - عن طريق المجلس الأعلى للجامعات - تبصير عضو هيئة التدريس المتعاقد أو المعارض بـنظام التعليم أو العمل الذي سوف ينتقل إليه العضو المعارض أو المتعاقد حتى يكون على وعي بطبيعة مهامه وأنواره المستقبلية خارج الوطن .

- استحداث قنوات اتصال فعالة بين كل جامعة وأعضائها المعارضين بحيث تسمح مثل هذه القنوات بتواصل الأستاذ المعارض مع كلية وجامعة ولا ينقطع عنها مهنيا . فالأستاذ المعارض سوف يعود - غالبا - إلى جامعته ومن ثم فهو في حاجة إلى معرفة ما تمر به جامعته من مستحدثات خلال سنوات إعارته ، وهو في حاجة أيضا إلى التواصل مع جامعته من خلال المؤتمرات والمنشورات العلمية والقوانين واللوائح والتنظيمات الإدارية والعلمية المستجدة .

(٢) تتولى الجامعات المصرية القيام ببعض الإجراءات والفعاليات التنظيمية العلمية والثقافية التي من شأنها تشجيع أساتذتها المعارضين على النمو المهني طوال مدة إعاراتهم ومن هذه الإجراءات :

- تعقد كل جامعة - في فترة الأجازة الصيفية - مؤتمرا للمعارضين خارجها ، تناقش فيه مختلف القضايا والمشكلات المتعلقة بالنمو المهني للأساتذة المعارضين من خلال

لجان فرعية حسب التخصصات والكليات التي يتتمي اليها المعارض . وترفع توصيات هذه المؤتمرات للجهات المعنية لحل ما يمكن من مشكلات ، وتسهيل سبل التنمية المهنية الخاصة بالجامعة الأم .

- يمكن أن تناول الفرصة بكل جامعة ، أو كل كلية لإتخاذ ما تراه من معايير مهنية كشروط لتجديد إعارة أعضاء هيئة التدريس بها ، كأن تشترط جداً أنني من الأبحاث التي ينجزها العضو في كل عام اعارة كي تتجدد الموافقة على الإعارة من قبل الكلية أو الجامعة .

- أن تيسّر الجامعات والكليات ومراكز البحوث سبل التواصل العلمي والمهني بينها وبين أساتذتها المعارضين في موقع عملهم وخاصة فيما يتصل بما تنشره الكليات والجامعات من دوريات علمية ومجلات متخصصة ، وما تعتقده من مؤتمرات أو ندوات أو أية فعاليات حتى تناول للأستاذ المشاركة فيها أو المعلم بنتائجها أو متابعتها .

- تصدر كل جامعة سجلاً إحصائياً تفصيلاً عن أساتذتها المعارضين بشكل شبه دوري بحيث يشتمل هذا السجل على كل ما يتصل بالجوانب المهنية للأستاذ المعارض .

- تقوم الملحقيات والبعثات الثقافية المصرية بالأقطار العربية الخليجية وغير الخليجية - بالتنسيق مع المجلس الأعلى للجامعات - بالاتصال بالأساتذة المعارضين ومعاونتهم في تذليل كل ما من شأنه تعويق نمائهم المهني في موقع عملهم وبما لا يؤدي إلى التدخل غير المقبول في المؤسسات المعارضين إليها .

- تعقد الجامعات دورات تدريبية تجديدية للأساتذة العائدين من الإعارة وتبني هذه الدورات على الاحتياجات التدريبية الحقيقة للعائدين ، كما تناول الفرص الملائمة لتبادل الخبرات المهنية لهؤلاء العائدين والإستفادة منها .

بحوث ودراسات تثيرها الدراسة :

وبعد ... فهذا هو أهم ما خلصت إليه الدراسة الراهنة من نتائج وما تقدمه من توصيات ، ولكن وحتى تؤتي مثل هذه التوصيات أكلها فيجب التعامل مع ظاهرة الإعارة في إطارها الصحيح ومن منظور شامل لا يحصرها في محدوداتها الاقتصادية من قبل المعارضين أنفسهم أو الدولة . فالأستاذ الجامعي هو العماد الرئيسي للجامعات المصرية ولاكيان للجامعة بدونه ، ولا رفعة لها إلا به . والجامعات لم تعد ترقى علمياً في المجتمع المعاصر ، بل هي قوة نمائية ريدانية للمجتمع بأسره . ولذا يجب أن يعاد النظر في ظاهرة بكم لها - مثل ظاهرة الإعارة - إذا ما تبين أنها يمكن أن تمثل - بشكلها

وصيغتها الحالية - هدرا لإمكانية الأساتذة ، والجامعات ، ومن ثم الجميع .
ويقود مثل هذا الاستخلاص الى اقتراح بعض الدراسات التي يمكن أن تتجلي
كثيرا من جوانب مسألة الإعارة :

- الاصهامتات العلمية للأستاذة المصريين بأقطار الخليج العربية .
- المشكلات الشخصية والإجتماعية للأستاذ المعارض وأثرها على إنتاجيته العلمية .
- الإنتاجية العلمية للأستاذ المعارض قبل وبعد الإعارة : دراسة مقارنة .
- الحرية الأكاديمية للأستاذ المعارض بأقطار الخليج العربية .
- دراسة مقارنة لأوضاع الأساتذة المعارضين لأقطار الخليج العربية .

المراجع والهوامش

- (١) خليل ابراهيم العريض : "تطور المهني والفنى لأعضاء هيئة التدريس والإداريين بالجامعات الخليجية " في : وقائع الندوة الفكرية الثانية لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج . جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ١٤-١٢ ١٩٨٥ ابريل ، ص ٢٠٨ .
- (٢) من هذه الجهود والفعاليات على سبيل المثال :
- الحلقة الدراسية لمناقشة : "فلسفة تربية متقدمة لعالم عربي يتجدد " التي عقدت في بيروت عام ١٩٥٥ م والتي انتهت الى صياغة مقترحة لعقيدة تربية عربية حدّدت في ٢٥ بندًا خصت الجامعة منها بخمسة بنود منها رسالة الجامعة ووظيفتها .
 - أنظر : جماعة من علماء التربية في العالم العربي : فلسفة تربية متقدمة لعالم عربي يتجدد . الجامعة الأمريكية بيروت ، دائرة التربية ، ١٩٥٥ م .
 - ندوة جريدة "الثورة" العراقية حول قضايا التعليم الجامعي في العراق عام ١٩٦٩ م .
 - مؤتمر "رسالة الجامعة في المملكة العربية السعودية" جامعة الملك سعود ١٩-١٦ نوفمبر ١٩٧٤ م .
 - ندوة جريدة "رأي العام" الكويتية عام ١٩٧٥ م حول العمل الجامعي في جامعة الكويت .
 - ندوة جريدة "الوطن" الكويتية عام ١٩٨٤ م حول " التعليم العالي وأفاق المستقبل .
 - ندوة "عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية" الموضوعات الرئيسية للندوة ، الرياض ، جامعة الملك سعود ١٩٨٢ م .
 - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - ادارة التربية : المؤتمر الثاني للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي ، تونس ٢٢-٢٠ اكتوبر ١٩٨٣ م .
 - هذا غير أنشطة وفعاليات هيئات ومنظمات عربية وقطرية مثل :
 - . إتحاد الجامعات العربية .
 - . المجلس الأعلى للجامعات بمصر .
 - . مجلس التربية العربي لدول الخليج .
 - . نوادي أعضاء هيئة التدريس .
- وهذه الجهود أكثر من أن يشار إليها تفصيلاً في هذا الإطار .
- (٣) ضياء الدين زاهر : "مستقبل الجامعة في مصر : تحديات وخيارات " في : الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس ، المجلد الثالث عشر ، اشراف د/ سعيد اسماعيل علي ، ١٩٨٧ ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

- (٤) أحمد صيداوي : " التعليم العالي العربي من الواقع الى التطوير النوعي " في : " المجلة العربية لبحوث التعليم العالي ، العدد الثاني ١٩٨٤ م ، من ص ٢٢ - ٧٤ .
- (٥) محمد عبد العليم مرسى : " حتى يكن هناك شيئاً من الإنصاف لعضو هيئة التدريس في جامعتنا العربية " في : رسالة الخليج العربي ، السنة السادسة ، العدد ١٤٠٦ / ١٨ - ١٩٨٦ ، من ص ٢٣٧ .
- (٦) صائب الألوسي : " التعليم الجامعي في دول الخليج العربية : واقعه ومؤشراته المستقبلية " في : وقائع الندوة الفكرية الثانية لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج ، مرجع سابق ، من ص ٧٧ - ٧٨ .
- (٧) صبحي عبد الحفيظ قاضي : " عضو هيئة التدريس الجامعي : إعداده ومسئولياته ومشكلاته " . مركز البحوث التربوية والت نفسية - كلية التربية بجامعة المكمة ، ١٩٨٢ م ، من ص ٥٦ - ٧٠ .
- (٨) لمزيد من التفصيل حول هذه المسألة ورأي مسؤول سابق عن التعليم الجامعي انظر :
- محمد حلمي مراد : " حوار حول التعليم الجامعي " في : دراسات تربوية ، رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، المجلد الخامس ، الجزء ٢٢ - ١٩٩٠ م ، من ص ٢٧ - ٢٨ .
- (٩) ضياء الدين زاهر : مستقبل الجامعة في مصر " ، مرجع سابق ، من ص ٢٠ - ٢٣ .
- (١٠) نفس المرجع ، من ص ٢٣ - ٢٤ .
- (١١) Claude B. Mathio : " Staff Development " on : Encyclopedia of Educational Research. ed. by: Harold E. Metzel (New York free press, 1982), pp. 646-55.
- (١٢) أنور الخطيب : " تحضير الكفايات العلمية والدراسات العليا " في : المؤتمر التربوي لتطوير التعليم العالي والجامعي ، دمشق ، أغسطس ١٩٧١ م ، من ص ٨٠ - ٨١ .
- (١٣) محمد عزت عبد الموجود : " التعليم العالي وإعداد هيئة التدريس " في : دراسات تربوية ، المجلد الثالث ، الجزء ١١ ، مارس ١٩٨٨ م ، من ص ٤٧ .
- (١٤) جون ب. ديكنسون : العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث . ترجمة ، شعبة الترجمة باليونسكو ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ١١٢ ، الكويت ، ابريل ١٩٨٧ م ، من ص ٣٧ .
- (١٥) محمد عزت عبد الموجود : المرجع السابق ، من ص ٤٧ - ٤٨ .
- (١٦) خليل يوسف الخليلي : " مشكلات التدريس لجامعي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك " في : دراسات تربوية ، المجلد السادس ، الجزء ٢٥ ، ١٩٩١ م ، من ص ٢٨١ .
- (١٧) سيف الإسلام علي مطر : الإحتياجات التربوية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة . سلسلة بحوث تربوية . العدد ٣٠ رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٩٠ م ، من ص ٣٦ .

(١٨) أنظر :

وقائع الندوة الفكرية الثانية لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج . مرجع سابق ، ص من ٤٧٤ - ٤٧٥ .

G. L. Lippitt : Visualising change : University Associates, 1973. P. 65. (١٩)

(٢٠) حسان محمد حسان : نحو أهداف سلوكية للتعليم الجامعي العربي ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٩٠ م ص من ٥٣ - ٥٥ .

(٢١) أنظر :

- Jerry G. Gaff : Toward Faculty Renewal. San Francisco : Jossey Bass, 1975.
- William H. Berquist & Steven R. Phillips : A Handbook for faculty Development. Washington, D.C. Council for the Advancement of Small Colleges, 1975.
- Mary L. Crow : "The Future" in : Journal of Teacher Education, No. (٢٢) 29 (May / June) 1978, pp. 33-36.

Ibid. , pp. 33 - 36 . (٢٣)

- Rodney P. Riegler : "Conception of Faculty Development" in Educational Theory. Board of Trustees of the University of Trustees of the University of Illinois, Vol. 37, No. 1, Witner , 1987, p. 54.

Ibid. , p. 56 . (٢٤)

(٢٥) أنظر :

- Patricia E. Van West : "toward A Greying Professoriate : A study of Faculty Stages (ph.D. diss. , Illinois State University), 1982.

(٢٦) طه تايه النعيمي : "الإعداد المهني والفنى لأعضاء هيئة التدريس والإداريين" . في : وقائع الندوة الفكرية الثانية لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج ، مرجع سابق ، ص ٢٩٢ - ٢٩٣ .

(٢٧) محبي الدين ترق ، ضياء الدين زاهر : الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعات الخليج العربي . الرياض ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٩٨٩ ، ص ٤٤ .

- Rodney p. Riegle : Op. vit. , p. 56.

(٢٩)

(٣٠) أنظر : ملحق البحث .

(٣١) أنظر :

فؤاد البهى السيد : علم النفس الإحصائى وقياس العقل البشري ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٩ ، ص ٤٩٩ .

(٣٢) محي الدين توق ، ضياء الدين زاهر : مرجع سابق ، ص ٢٦٢ .

(٣٣) نفس المرجع ، من ٢٦٧ .

مُلْحِق

استبيان : أراء أساتذة الجامعة المغاربة حول مصادر نموهم مهنيا

الفاضل / الفاضلة /

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . .

فإن الإستبيان المرسل لكم ، هدفه التعرف إلى مصادر النمو المهني من خلال عملكم الحالي من حيث مدى توفرها وتنوعها ، ومدى إستفادتكم منها ، وكذا أهم أسباب عدم الإستفادة في حالة وجودها ، والنمو المهني للأستاذ الجامعي - وفقاً للتعریف الميداني للإستبيان - يعني : كل مظاهر وأشكال التطور الكمي والكيفي في المعلومات والمعارف والمهارات والتقنيات المتصلة بالشخص العلمي للأستاذ ، وكذا ما يكتسبه من معلومات وخبرات متعددة (تعليمية - بحثية - ادارية وتنظيمية ..) تتعلق بالعمل ، نتيجة لمارسة لمهامه وأنواره المهنية في عمله الحالي .

والرجو منكم قرائة كل عبارة من عبارات الإستبيان وبيان رأيكم بشأنها بوضع علامة (✓) أمام العبارة وفي الخانة التي تتفق ورأيكم فيها ، وكتابة ما ترونها من معوقات في حالة وجودها في الخانة الأخيرة كما يمكن إضافة أيه مقتراحات أو أراء إذا ما رأيتم ذلك .
* يرجى - بعد الإجابة على الإستبيان - التكرم بإرسالها بريديا على العنوان المسجل في ذلك صفحة الغلاف .. أملا سرعة الرد قدر الإمكان .

مع وافر الشكر والتقدير سلفا .

الباحث

بيانات عامة :

- ١ - الاسم : (إذا رغبتم) ----- ٢ - الدرجة العلمية :
 - ٣ - التخصص الدقيق : ----- ٤ - جهة العمل بالسلطنة :
 - ٥ - الوظيفة الحالية : -----
 - ٦ - عدد سنوات العمل بالسلطنة :
- أقل من عامين () من عامين - أقل من ٤ () أربع سنوات فأكثر ()
- ٧ - الوظيفة السابقة للعمل في السلطنة : -----
- ٨ - ما ألم مقتراحتكم لزيادة الإستفادة من هذه المصادر ؟

مع خالص الشكر لحسن تعاونكم ، ،

مصادر التعلم المهني	١- مدي توافرها	٢- مدي الاستفادة				(في حالة عدم الاستفادة) أهم الأسباب *
		متوفرة كثيرا	متوفرة ما	غير متوفرة كثيرة	غير متوفرة ما	
الكتب						
السينارات التعليمية						
الدورات						
المترادفات						
المجالس العلمية الأكاديمية						
المهام الوظيفية الرسمية						
الشاغل والورش التدريبية						
المجلادن والدوريات المتخصصة						
النشرات البريدية الرسمية						
المختبرات والخبراء العلمية						
الخبراء البشريين خارج المؤسسة						
المواقع والكتب الدراسية						
منافع العمل وأطلاعه المؤسسي						
معارض الكتب والمناسبات الثقافية						
وسائل الاعلام						
المراکز البحثية						
تبادل الزيارات مع المؤسسات الأخرى						
العلاقات الشخصية						
مصادر أخرى متاحة (تنكر)						